

الفصل الاول

الاطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة.

المبحث الاول : الاطار المنهجي .

المبحث الثانى : الدراسات السابقة .

المبحث الاول

الإطار المنهجي للبحث

(1-1-1).المقدمة:

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن أزمة مديونية دول العالم الثالث. حيث أنها أصبحت مشكلة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية والنظم المالية والتمويلية بشكل مباشر وغير مباشر في إستقرار الدول. وان الديون المتركمة قضية عالمية ومحلية.

إن الأداة الأساسية التي نشأت بها أزمة المديونية هي الظروف الخاصة التي واجهت الدول النامية والتي تتمثل في انخفاض مستوى المعيشة وضالة حجم ومعدلات الإدخار المحلي والتبعية الاقتصادية للخارج، بالإضافة للهيكل الإقتصادي المشوه كل هذا الأوضاع وغيرها جعلت البلاد في حاجة الى الموارد الأجنبية لعلاج مشاكلها الاقتصادية، ولسد الفجوة بين المدخرات المحلية، ومعدلات الاستثمار المطلوب للتنمية. وعلى ضوء هذه الظروف، لجأت الدول النامية الى الموارد الأجنبية باختلاف أنواعها كي تكون موارد إضافية لتعزid عملية التنمية، و لم ترسم لنفسها معايير واضحة لسياسة الإقتراض، مما أدى لتزايد الاعتماد على هذه الموارد، وغياب السياسة السليمة للإقتراض، وتزايد سوء الوضع الخاص واللامتكافئ الذي تحتله مجموعة هذه الدول في النظام الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية الى نمو ديونها الخارجية بشكل واضح .

السودان كأحد الدول النامية يعاني من مشكلات إقتصادية عديدة تتمثل في تدهور الوضع الإقتصادي الداخلي نتيجة التوجيه الخاطئ للموارد، والقيود التي تفرضها قنوات التمويل الدولية على الحكومة. وتظهر مظاهر الضعف في الاقتصاد السوداني من خلال إرتفاع معدلات التضخم وتراجع قيمة العملة المحلية، أى تدهور سعر الصرف بشكل كبير للغاية، وأيضاً انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وإنخفاض الصادرات والقدرة الذاتية للإستيراد. إن دفع السودان صوب الإقتراض لزيادة الموارد المحلية، ولعلاج مشاكله الإقتصادية والتنموية، وهو ما أدى إلى تطور حجم تلك القروض في ظل الظروف والشروط نفسها. وهذا البحث يقدم دراسة قياسية عن ديون السودان الخارجية ومعرفة أهم محدداتها.

(2-1-1).مشكلة البحث:

على الرغم من أن السودان لديه موارد طبيعية متعددة ومتجددة إلا أنه يعاني من أزمة الديون الخارجية التي أخذت في التزايد في الوقت الحاضر. ويمكن أن نلخص مشكلة البحث في الأسئلة التالية :

1. ماهي أهم محددات الدين العام الخارجي في السودان ؟
2. ما هو شكل وإتجاه العلاقة بين الدين الخارجي وهذه المحددات ؟

3. ما هي طبيعة الجهود المبذولة لمعالجة الديون الخارجية؟

(3-1-1). أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم الدين العام الخارجي.
2. محاولة التعرف على أنواع القروض أسبابها وأثارها على السودان .
3. تكوين نموذج قياسي لتحديد أهم محددات الدين الخارجي على السودان .

(4-1-1). أهمية البحث:

وهي تنقسم إلى علمية وعملية :

أ. الأهمية العلمية للبحث :

هذا الموضوع قد حظي بكثير من الدراسات مع ملاحظة أنها كتبت في الخلفية التاريخية للدين الخارجي ولم يكتب في محددات إلا دراسات قليلة هناك دراسة تناولت فيها المحددات الآتية (التضخم-سعر الصرف- الناتج المحلي الإجمالي-الصادرات) ودراسة أخرى أيضا تناولت من هذه المحددات الآتية (التضخم – سعر الصرف – الصادرات) وهذا البحث قام بإضافة محدد (الواردات) وهذا المحدد لم يتناوله الدراسات السابقة.

ب. الأهمية العملية للبحث :

وتتمثل في الجهات المستفيدة من نتائج البحث وهي وزارة المالية والإقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء والدارسين والباحثين.

(5-1-1).فروض البحث

1. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من (سعر الصرف –الواردات –التضخم)والدين الخارجي.
2. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من (الناتج المحلي الإجمالي- الصادرات)والدين الخارجي.
3. الجهود المبذولة كانت ضعيفة ولم تؤثر على المديونية الخارجية في السودان.

(6-1-1).منهجية البحث:

يستند البحث على المنهج الإحصاء الوصفي والتحليلي بالإضافة الى إستخدام التحليل القياسى.أى كل خطوات البحث القياسى (التوصيف والتقدير والإختبار والتنبؤ).

يعتمد البحث على المصادر الثانوية لجمع البيانات المتمثلة في المراجع – المنشورات – الرسائل الجامعية – الكتب – التقارير السنوية من الجهات ذات الصلة بالموضوع .

(7-1-1).حدود البحث:

- الحدود المكانية : السودان
- الحدود الزمانية : تناول البحث الفترة من عام 1990 – 2014 م (فى هذه الفترة تناولت الأوساط الإقتصادية هذا الموضوع بشدة).

(8-1-1). هيكل البحث:

يتكون البحث من خمس فصول.حيث ينقسم الفصل الاول إلى مبحثين الأول الإطار المنهجي أما الثاني تناول الدراسات السابقة ، بينما الفصل الثاني ينقسم الى مباحثين, المبحث الاول يتناول مفهوم القروض الخارجية والمبحث الثانى المبادرات الدولية لحل مشكلة المديونية الخارجية . أما الفصل الثالث ينقسم الى ثلاثة مباحث ,المبحث الاول يتناول تجربة السودان مع القروض والعون الاجنبى ,اما المبحث الثانى ديون المؤسسات الدولية , اما المبحث الثالث محددات الدين العام الخارجى , اما الفصل الرابع الجانب التطبيقي ويحتوى على مبحثين الاول توصيف النموذج والثانى تقدير وتقييم النموذج ، أما الفصل الأخير يحتوى على النتائج والتوصيات.

المبحث الثانى

الدراسات السابقة

1. دراسة ماجستير في الإقتصاد القياسي ، أعدتها الدارسة فاطمة علي محمد شاهين ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007م.

أولاً : عنوان الدراسة :

تطابق النماذج الخطية بالتطبيق على دالة الدين الخارجي في السودان في الفترة (1970 – 2005 م).

ثانياً : أهداف البحث :

- أ. التعرف على الإطار المنهجي ومعرفة الإتجاه العام للديون الخارجية للسودان.
- ب. التعرف على المبادرات المطروحة لحل المشكلة.
- ت. تكوين نموذج قياسي لديون السودان الخارجية.
- ث. إختبار تجانس التباين لمديونية السودان الخارجية من خلال إختبار تطابق نموذجين خطيين.

ثالثاً : منهجية البحث :

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال وصف متغيرات النموذج ، ومن ثم إتباع المنهج الإستدلالي القائم على إختبار فرضيات نموذج الدين الخارجي للسودان بإستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج التحليل الإحصائي spss.

رابعاً : نتائج البحث :

أ. إزدياد نصيب المواطن السوداني من الدين حيث بلغ متوسط نصيب المواطن السوداني 4208.2350 مليون دينار ، وإنعكاس ذلك سلبي على الوضع الإقتصادي والمعيشي للمواطن السوداني في عهد ثورة الإنقاذ.

ب. إن دالة الديون الخارجية للسودان يمكن تمثيلها بأفضل نموذج خطي مع كل من التضخم والنتائج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والصادرات . أي وجود تأثير لهذه المتغيرات المستقلة على المتغير الناتج.

ت. عدم تجانس تطابق التباين لنموذجي الديون في الفترة الأولى (قبل الثورة) والفترة الثانية (في عهد الثورة) .

ث. إن المتغير المستقل المتمثل بالواردات قد استبعد من النموذج الكامل كما تم إستبعاد المتغيرات المستقلة المتمثلة بالتضخم ، والواردات ، والصادرات من نموذج الفترة الثانية لعدم أهميتها تأثيرها على المتغير التابع إجمالي الديون .

ج. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أكثر سنوات الفترة الأولى أكبر معدل نمو المديونية في الفترة الثانية.

ح. معدل نمو الناتج الإجمالي والمديونية متزايدان في الفترة الثانية ، إلا أن معدل نمو المديونية أكبر من معدل نمو الناتج.

خ. متوسط مرونة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي أكبر من الواحد الصحيح مما يعني أن الدولة سوف تستطيع عبر الزمن القضاء على التراكم وسداد المديونية .

د. إن أزمة المديونية الخارجية للسودان وصلت إلى حد يجعل من العسير التغلب عليها وان هذه المشكلة لا يمكن السيطرة عليها بالمبادرات التقليدية وأن محاولة تخفيف عبء الدين لم تحقق نتائج ملموسة .

2. دراسة ماجستير في الإقتصاد ، أعدتها الدراسة منال حسن محمد هارون ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2005م.

أولاً : عنوان الدراسة :

العوامل المؤثرة على الدين الخارجي في السودان للفترة (1970 - 2000 م).

ثانياً : أهداف البحث :

أ. التعرف على الإطار النظري للديون الخارجية.

ب. تناول مديونية السودان الخارجية.

ت. الإطار التحليلي لمشكلة الدراسة.

ث. ثالثاً : منهجية البحث :

يتم إتباع المنهج الوصفي والإستقرائي والإستنباطي والإستعانة بالقياس الإقتصادي – فالمنهج الإستقرائي هو العملية التي يتم التوصل فيها إلى أحكام عامة عن طريق تعميم احكام خاصة ، وهي جمع البيانات وتبويبها وتحليلها للوصول إلى نتائج محددة .

أما الإستنباطي وهي العملية التي يتم التوصل فيها إلى جزينات من العموميات ولتحديد المشكلة تم إختبار الفروض وإستخلاص النتائج .

أما المنهج القياسي هو إستخدام الأدوات والأساليب الرياضية والإحصائية للوصول إلى تقديرات لمعالم النموذج وإختبار هذه التقديرات والتنبؤ.

رابعاً : نتائج البحث :

أ. الإقتصاد السوداني مرتبط بالإقتصاد الرأسمالي ولن تتغير طبيعته إلى بعد إحداث تغييرات سياسية في البنية الإنتاجية للإقتصاد السوداني.

ب. إتبع عدد من الإستراتيجيات لمعالجة أزمة المديونية الخارجية في السودان إلا ان بعض هذه المبادرات مثل مبادلة الديون بالأسهم قد أعاق معدل نمو الإستثمار بالبلاد وأدى إلى تفاقم أزمة المديونية .

ت. النموذج المقدر يخلو من مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد وهذا ما وضحته نتائج التحليل وكذلك النموذج يخلو من مشكلة الإرتباط الذاتي للبواقي.

ث. أهم العوامل المؤثرة على الدين الخارجي في السودان خلال الفترة تتمثل في الصادرات – سعر الصرف – التضخم .

وتتضح أهمية الدراسات القياسية وبإمكانها ان توضح أهمية كل متغير وإكتشاف وجود أي مشكلة من مشاكل الإقتصاد القياسي وبالتالي يتم التوصيف الحقيقي للظاهرة مما يتضمن التوصل إلى نتائج سليمة وتمثل الظواهر تمثيل حقيقي.

ومن خلال النموذج الذي لا يمكن إهماله وهو طريقة حديثة وسهلة ودقيقة وسريعة النتائج الإقتصادية مثل إستخدام برامج (Spss) وغيره من البرامج التحليلية .

3. دراسة ماجستير في الإقتصاد ، أعتها قصي محجوب صالح بابا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2012م.

أولا : عنوان الدراسة :

مشكلة ديون السودان الخارجية (رؤية الحل)

ثانيا: أهداف البحث :

أ. التعريف الشامل عن أزمة المديونية بصورة عامة وحالة ديون السودان بصفة خاصة بحيث تشمل أسبابها وآثارها والحلول التي قدمت من قبل أطرافها .

ب. تقديم دراسة علمية تتضمن حلول جديدة تساعد في كيفية الإستفادة من مشكلة المديونية وجعلها أداة إستثمارية مرضية لكل أطراف الدين وذلك بالتركيز على السودان كحالة دراسة .

ت. فتح المجال للباحثين والمهتمين بالموضوع لمواصلة تقديم دراسات جديدة بحلول جديدة .

ثالثاً : منهجية البحث :

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي في تناول مشكلة المديونية مع إستخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل آثار هذه الأزمة على أطرافها وتقديم حلول جديدة وتحليل إيجابياتها وسلبياتها لكل أطراف الدين .

رابعاً : نتائج الدراسة :

• النتائج العامة :

- أ. القروض الخارجية هي وسيلة عادية لتمويل العمليات التنموية ولسد الفجوة بين الموارد المالية المتوفرة والمطلوبة وتلجأ لها الدولة في حالات إستثنائية.
- ب. أزمة الديون الخارجية هي ناتج طبيعي للخصائص التي تتصف بها الدول النامية ولأزمة التمويل التي تعيشها تلك الدول بسبب عدم كفاية الموارد المحلية للعملية التنموية .
- ت. الإستخدام غير الرشيد وسوء الإستخدام للمبالغ المقترضة هو السبب الأساسي في نشأة أزمة الديون لكل تلك الدول المدينة بحيث تم إستخدامها بمشاريع ذات جدوى إقتصادية ضعيفة إسنادا لدراسات لا تمت في الواقع تلك الدول مع تعميم غير منتصف لكثير من المشاريع.
- ث. لعبت الأحداث الإقتصادية والمجريات السياسية دورا أساسيا في تفاقم أزمة الدين الخارجي على المستوى العالمي بحيث زادت من حجم الإقتراض من قبل الدائنين دون مراعاة لحالة كل دولة ومتغيراتها الإقتصادية الكلية.
- ج. مشكلة المديونية هي مشكلة عالمية لا تقتصر على الدول المدينة فقط ولا سبيل حلها بحصرها في دول مدينة لوحدها بل تستوجب التعاون والتضامن من كل أطراف وتقديم حلول ودراسات وبحوث مشتركة تقوم على مستوى تنسيق عالي بينهما لتكوين حلول جذرية وتتوافق مع متطلبات كل طرف من أطراف المديونية .
- ح. إن تعقيدات المشكلة يكمن في أن المتغيرات الإقتصادية والسياسية لها آثار تبادلية لكل منهما وبالتالي تحليل المشكلة ووسائل حلها لا تقبل أخذ جانب وتغاضي النظر عن الجانب الآخر.
- خ. من أكثر السمات التي تتصف بها الدول النامية هي عدم الإستقرار السياسي والحروب والإقتتال العرقي والمحسوبية والفساد وهي سمات تحول من إلزام تلك الدول في الدخول بإتفاقيات لحل مشاكل ديونها.

د. إن استخدام حلول جديدة وتشكيلية حلول مثل (أنظمة البوت الإستثمارية ، والإميازات الضريبية لمشاريع الدائنين) تتوافق مع متطلبات كل طرف وتمثل عنصر ايجابي له وتحول نقاط الضعف إلى نقاط قوة وتقوم على إستغلال الميزة المرحلية أو الزمنية لكل فترة تعتبر حلول جذرية ومثلى.

ذ. تعتبر مبادرة وخطط بيكر لحل مشكلة المديونية للمكسيك هي اللبنة الأولى للحلول التي طرحت لأنها وضعت صورة للحل بصورة عامة مما حدى للأخرين بالتركيز لتطوير تلك المقترحات.

• النتائج الخاصة بالسودان :

أ. سوء الإستخدام للموارد المالية (القروض الخارجية) في مشاريع غير مدروسة وذات جدوى إقتصادية ضعيفة أدى لضياع تلك الأموال وضياع مردودها الإقتصادي تبعاً لذلك.

ب. غياب الإستقرار السياسي والإقتصادي وعدم وجود رؤية إقتصادية وإستراتيجية موحدة تجمع كل أطياف المجتمع السوداني أدى لإختلاف كل حكومة عن سابقتها في السياسات بحيث لا تتناسق مع سياسة السابقة لها.

ت. محاولات دفع عملية الخصخصة وسياسات إعادة الإصلاح الهيكلي المتبعة من قبل الدولة قد حسنت نسبياً موقف وإتجاه الإقتراض الخارجي.

ث. سيؤدي فاقد النقد الأجنبي لشمال السودان بعد الانفصال إلى التخفيض كثيراً من نسبة السداد للدائنين مما سيزيد من عبء الدين الخارجي.

ج. الإتجاه من الإقتراض من المؤسسات والدول الإقليمية والعربية بالخصوص هو إتجاه سليم ولكن يتم بطريقة غير سليمة بحيث هنالك توسع في معدلات الإقتراض السنوية دون أن يصاحب ذلك زيادة في السداد أي نسبة السداد أقل بكثير من نسبة الإقتراض المتزايدة.

مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية :

تشابهت معظم الدراسات السابقة التي تم إستعراضها في الجانب النظري لمديونية السودان الخارجية. اما من جانب التطبيقى فإنها تشابهت بإستخدام الدين الخارجى فى السودان كمتغير تابع يتأثر بجملة من المتغيرات المستقلة المختلفة .

وتشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الاولى والثانية من حيث تكوين النموذج ووضع الدين العام الخارجى كمتغير تابع , وإختلفت فى تناول عدد المتغيرات المستقلة , والطرق المستخدمة والفترة الزمنية للدراسة .

الدراسة الحالية قام بإضافة متغير(الواردات) فى المتغيرات المستقلة ,وركزت الدراسة على الجانب التحليلى بإستخدام برنامج Eviews والفترة الزمنية للدراسة (1990-2014) .

الفصل الثاني

الاطار النظرى

المبحث الاول : مفهوم القروض الخارجية .

المبحث الثانى : المبادرات الدولية لحل مشكلة المديونية الخارجية.

المبحث الاول

مفهوم القروض الخارجية

(1-1-2). تعريف الدين العام الخارجي:

هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات والحكومات الأجنبية أو من المؤسسات الدولية الإقليمية الخارجية¹. وأيضاً هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج². أي هي التي تحصل عليها الدولة من مصادر خارجية مثل الدول أو المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو الإقليمية كبنك التنمية الإفريقي³. أي هي الأموال التي تقتربها الدولة من الأفراد والهيئات الأجنبية أو من المصارف والمؤسسات النقدية الدولية مقابل أن تتعهد الدولة برد هذه المبالغ المقترضة ومبلغ الفائدة المتفق عليها في تاريخ الإستحقاق وفقاً لشروط العقد المبرم⁴.

(2-1-2). نشأة المديونية الخارجية :

بدأت مشكلة المديونية الخارجية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أي خلال الفترة التي كانت فيها الراسمالية العالمية في المنافسة الحرة، كانت العلاقات القائمة بين الدول الراسمالية المتقدمة والدول الأقل تقدماً تتخذ شكل مبادلات سلعية متعددة، وتتميز بقدر كبير من حرية التجارة، وبخضوع هذه المعاملات للتسوية طبقاً لقاعدة الذهب. كانت البلاد الأقل تقدماً تصدر إلى الخارج المنتجات الزراعية كالمواد الغذائية والمواد الخام وتستورد في مقابلها منتجات صناعية إستهلاكية من الدول الراسمالية. وخلال هذه الفترة لم تكن موازين المدفوعات للدول الأقل تقدماً تعاني بصفة عامة، من وجود إختلالات هيكلية فيها نظراً لما كانت توفره آليات قاعدة الذهب، وما إنطوت عليه من ثبات في سعر الصرف، من ضمان لتحويل الموارد بين الجانبين بكميات غير محدودة تحقيقاً لأغراض التبادل السلعي وحركات رؤوس الأموال .

وكما هو معلوم ان ظاهرة إقتراض الدول الأقل تقدماً من العالم الخارجي كانت موجودة خلال فترة الراسمالية الحرة. حيث قامت بعض الدول بإعطاء قروض مختلفة وبشروط مجحفة للغاية لحكومات الدول التي كانت ترتبط معها بعلاقات اقتصادية واسعة، وذلك لتمويل بعض مشروعات الهيكل الارتكازي للاقتصاد القومي

¹ سعيد عبدالعزيز عثمان، (2003م)، مقدمة في اقتصاد المالية، (بيروت، إدار الجامعية للنشر، د ط)، ص 315 .

² حامد عبدالمجيد دراز، (2001م)، مبادئ لأقتصاد العام، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ط 20)، ص 409.

³ عبد الرحمن حسن على حمد، (2014م)، اقتصاديات المالية العامة، (الخرطوم، إينا للطباعة والنشر، ط 2)، ص 73.

⁴ مروان السمان واخرون، (1992)، مبادئ التحليل الاقتصادي، (الأردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د ط)، ص 205 .

ولعلاج بعض مشاكلها الداخلية . كما إتخذت رؤوس الأموال المصدرة الى البلاد الأقل تقدماً فى تلك الفترة صورة راس المال المصرفى والتجارى الذى إتجه الى إنشاء العديد من فروع البنوك الأجنبية .
وحيثما أنهار النظام الإستعمارى بفعل إشتداد حركات التحرر الوطنية فى المستعمرات والبلاد التابعة، أدركت معظم الدول المتحررة أن قضايا التحرر السياسى تمتزج مع قضايا التحرر الإقتصادى وبالتنمية الإقتصادية. بيد أنه غدا الإستقلال السياسى , كانت مجموعة هذه الدول قد ورثت حالة التخلف بكل أبعادها وجوانبها. ومن هنا كانت صعوبات عملية التنمية وتحدياتها. وعلى الرغم من إدراك كثير من البلاد النامية المتحررة للدور التاريخى الذى لعبه تصدير رأس المال الأجنبى فى إحداث وترسيخ ميكانيزم التخلف الإقتصادى , إلا أن الظروف الخاصة الموضوعية لهذه البلاد , والتي تتمثل فى إنخفاض مستوى المعيشة وضآلة حجم ومعدلات الإيداع المحلى , والتبعية الإقتصادية للخارج , والهيكل الإقتصادى المشوه ,... الخ . كل هذه الأمور وغيرها جعلت هذه البلاد فى حاجة مستمرة الى الموارد الأجنبية لعلاج مشاكلها الإقتصادية ولسد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية المتاحة ومعدلات الإستثمار المطوبة للتنمية¹.

(2-1-3). أنواع القروض

(أ) قروض محدودة الأجل وقروض غير محدودة الأجل :

القروض محدودة الأجل: هي القروض التي تتعهد الدولة برد أصل والفائدة في ميعاد معين مستقبلاً ، أما تلك التي لاتتعهد فيها الحكومة بتحديد موعد السداد فتسمى قروض غير محددة الأجل . نشير إلى أنه في القروض محددة الأجل يجب على الحكومة سداد أصل القرض والفائدة في التاريخ المحدد، أما في حالة القروض غير محددة الأجل فتلتزم الحكومة بسداد الفائدة السنوية بانتظام .

ويمكن تصنيف القروض محددة الأجل إلى : قروض قصيرة الأجل ، قروض متوسطة الأجل ، قروض طويلة الأجل. القروض قصيرة الأجل تستحق السداد خلال فترة من ثلاثة أشهر إلى تسعة شهور. ومعدل الفائدة على هذه القروض عادة ما يكون بسيط. أما القروض طويلة الأجل تستحق السداد في مدة عشر سنوات وأكثر من ذلك ويكون معدل فائدتها عالياً , أما القروض متوسطة الأجل فتستحق السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة وأقل من عشر سنوات ويكون معدل فائدتها أقل من معدل فائدة القروض طويلة الأجل².

(ب) قروض مجدولة وقروض غير مجدولة :

القروض المجدولة هي ديون طويلة الأجل, أما القروض غير المجدولة فهي الديون التي يتم سدادها خلال نفس العام الذي حصلت فيه الدولة على القرض ، وهي في الغالب قروض داخلية الغرض منها

¹رمزى زكى , (1977م) , أزمة الديون الخارجية , (القاهرة , معهد التخطيط القومى , د ط) , صص-22-23 .
²عبدالرحمن حسن على حمد , المرجع السابق , ص75 .

سد عجز مؤقت أو تمويل مشروع محدد.

(ج) قروض إختيارية وقروض إجبارية :

القروض الإختيارية هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة طواعية وبدون أي إكراه من المقرضين ، فالقروض الإختيارية هي القروض التي تصدرها الحكومة سواء في صورة سندات أو أذونات الخزانة العامة وتترك للأفراد والمؤسسات حرية الإكتتاب فيها من عدمه. أو إصدار القرض في صورة أوراق مالية ذات سعر إسمي منخفض لإغراء صغار المدخرين على الإكتتاب. كما قد تلجأ الحكومة لإعفاء عائد السندات من الضريبة لضمان زيادة الطلب عليها . إصدار القرض الإختيارى يكون بناءً على قرار من السلطة التشريعية وفيه تتحدد قيمة القرض وقيمة السند وكذلك معدل الفائدة وفترة الإستحقاق .

أما القروض الإجبارية فهي تلك القروض التى تستخدم فيها الدولة مالها من سلطة في إجبار المقرضين من أفراد ومؤسسات خاصة على إقراض الدولة. وتتعدد صور الإقراض الإجبارى، فقد تلجأ الدولة إلى الإقتراض جبراً من بعض المؤسسات المالية، كصندوق المعاشات. كما قد تلزم مؤسسات الأعمال بتخصيص نسبة من فوائدها لشراء سندات حكومية . ويجمع القرض الإجبارى بين خصائص القرض والضريبة في أن واحد بإعتبار أن الدولة تلتزم عند إبرامه بسداد أصل القرض وفوائده، وهو يشبه الضريبة من ناحية توافر عنصر الإلزام فى كلا الحالتين. وفى واقع الأمر، تعتبر القروض الإجبارية بمثابة إيداع إجبارى للأفراد، ولا تلجأ لها الدولة إلا عند الضرورة القصوى كحالة الحرب أو التضخم ... الخ . إلا أنه يعاب على هذا النوع من القروض زعزعة ثقة الأفراد فى المركز الإقتصادى للدولة¹.

(2-1-4). أهمية ومبررات الاقتراض الخارجى :

تلعب القروض الأجنبية والمنح دوراً مقدراً فى تحريك جمود الإقتصاديات المختلفة بالدول النامية ، وغالباً ماتلجأ الدولة للإستدانة الخارجية من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية ودول التعاون الثنائى لأسباب مختلفة منها دعم مشاريع البنىات التحتية وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة والجديدة ومعالجة مشاكل الحساب الجارى الناجمة عن تركيبة الصادرات، وتمويل خطط التنمية القومية وتخفيض إعتداد الموازنة على سياسة التمويل بالعجز ومواجهة آثار الكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية مما ينعكس على الإقتصاد فى كافة أوجهه والمتمثلة فى إصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات وخفض معدلات التضخم وزيادة معدلات النمو الإقتصادى وتحسين الجدارة الإئتمانية للدولة².

¹ عبدالرحمن حسن على حمد ، المرجع السابق، ص76.

² دراسة أسس ومعايير الأستدانة الخارجية، (2010م)، (بنك السودان المركزى، وحدة الدين الخارجى)، ص3.

(2-1-5). أسباب الإقتراض :

ترتب على الأوضاع والظروف الإقتصادية التي مرت بها معظم الدول النامية منذ نيلها الإستقلال وإلى الوقت الحالي .وحاجاتها المتزايدة إلى تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية بالذات مشروعات البنية الأساسية .وكذلك تمويل وارداتها من السلع والخدمات الأساسية، إلى اللجوء للتمويل الخارجي .ومن ذلك الإقتراض الخارجي بسبب عدم كفاية مواردها المحلية.

ورغم تعدد الأسباب التي أدت إلى تطور إجمالي حجم الديون الخارجية للدول النامية فإن الصورة العامة لهذه المشكلة يمكن النظر إليها من زاويتين رئيسيتين هما:

1- عدم إستقرار وتدهور موارد النقد الأجنبي لهذه الدول بسبب تقلب حصيلة وركود صادراتها من المواد الأولية .وخصوصا مع أزمة الكساد العالمية وأسعار الفوائد الحقيقية المرتفعة ومعدلات التبادل التجاري المجحفة.ومانجم عن هذه الأزمة من ركود في التجارة العالمية للمواد الأولية ومن إنهيار في نظام النقد الدولي .

2- زيادة مبالغ النقد الأجنبي اللازمة لخدمة أعباء هذه الديون ولجوء الدول النامية للحصول على هذه المبالغ عن طريق المصارف التجارية، بسبب إنخفاض حجم ونسبة القروض المقدمة من قبل الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية والتي تتميز بإنخفاض تكاليفها وكثرة تسهيلاتهما¹.

ومما زاد مشكلة الديون الخارجية تعقيداً عند قيام عدد كبير من الدول النامية بالإقتراض لزيادة الإستهلاك والإستثمار في مشروعات مشكوك في جدواها الإقتصادية والإجتماعية².

(2-1-6). خلفية تاريخية لمديونية الدول النامية :

تعد أزمة المديونية القضية الإقتصادية الأولى التي أثارت قلق المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تؤثر أزمة المديونية سلباً على الإقتصاد من حيث الموارد المتاحة والنمو الإقتصادي والإجتماعي ، فإعتماد الدول النامية على القطاع العام في توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية الشاملة في الوقت الذي لم يكن القطاع الخاص جاهزا لتولي هذه المسؤولية الكبيرة وقد تطلب من تلك الحكومات التوسع في الإنفاق الجاري والرأسمالي إلى مستويات أكثر تفوق حصيلة إيراداتها، الأمر الذي أستوجب عليها الإقتراض من الأسواق الخارجية والمؤسسات الدولية والإقليمية وقد ترتب على التطورات الإقتصادية التي شهدتها الدول النامية في النصف الأول من الثمانينات والتي تجسدت في إرتفاع أسعار الفائدة وبطء النمو الإقتصادي العالمي ، والعجز في ميزان المدفوعات وسوإدارة الإقتصادية للموارد الأجنبية في بعض الأحيان مما أدى إلى بروز

¹ محمد بن علي العفان، (1991م)، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية واثارها ، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى ، د ط) ، ص 6 .
² مروان السمان واخرون، مرجع سابق، ص 205.

متأخرات في المديونية الخارجية بما ألقى عبئاً كبيراً على إقتصادياتها، وزاد من أهمية وخطورة إدارة سياسة الدين الخارجي فيها كما أكد على ضرورة توجه تلك الدول المثقلة بالديون للإستفادة من المبادرات الدولية سواء في مجال الإعفاء الكلي أو الجزئي للديون أو إعادة جدولتها أو الحصول على مساعدات إضافية لحل مشاكلها الإقتصادية والوصول إلى التنمية المستدامة .

فخلال عقد الستينات وحتى عام 1974م كانت الحكومات الغربية ومؤسسات القطاع العام بغرب أوروبا هي الممول الأساسي للإحتياجات الراسمالية وإحتياجات التنمية للدول النامية وكانت ظروف هذه الدول لا تمكنها من الإيفاء بإحتياجاتها التمويلية من أسواق التمويل العالمية ، نسبة لإرتفاع أسعار الفائدة التجارية وعليه فإن الفوائض الكبيرة التي تجمعت لدى بيوتات التمويل العالمي دفعت هذه البنوك لملاقاة إحتياجات الدول النامية .

وشهد النصف الاول من السبعينات تدفقا هائلا فى التمويل الرسمى والخاص بالدول النامية نتيجة لإعادة دورات فوائض البترول بعد العام 1973م مما ادى لتزايد الإقتراض للدول النامية من 8 بليون دولار عام 1973م إلى 18 بليون دولار عام 1976م إلى 26 بليون دولار إلى 1978م وفى ذلك الوقت لم تشكل معدلات التضخم المتدنية وأسعار الفائدة المنخفضة عائقاً أمام الوفاء بالتزامات سداد الديون الخاصة¹.

(2-1-7). آثار الديون الخارجية :

منذ أن إتجهت الدول النامية إلى التنمية ، كهدف أساسي من أهداف سياستها الإقتصادية والإجتماعية أحست بالحاجة إلى توفير رؤوس الأموال بجانب عناصر الإنتاج الأخرى اللازمة لعملية التنمية . كما واجه كثير منها عجزاً في مواردها الذاتية عن تدبير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية ، سواء بسبب ما تعانيه الدول من نقص في الموارد. أو بسبب أحجام رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية عن إقبال على الإستثمار خشية المخاطر التي أقرنت باتخاذ كثير من الدول النامية .

ومن أهمية القروض الأجنبية وخصوصا للدول النامية التي تعاني من عدم كفاية مدخراتها الوطنية وحاجتها للعملات الأجنبية لتحقيق التنمية الإقتصادية . فالقروض الأجنبية تمكن هذه الدول من إستيراد ما تحتاج إليه من مدخلات الإنتاج².

(2-1-7-1). الآثار الإقتصادية للقروض من حيث إستخدامها :

1. إستخدام حصيلة القرض الأجنبي في إستيراد سلع إستهلاكية يعاني السوق المحلي من نقص في عرضها. ويترتب على ذلك زيادة المعروض من هذه السلع ، وبالتالي منع إرتفاع أسعارها نتيجة لسد الفجوة بين الطلب

¹ منال حسن محمد هارون ، (2005م) ، العوامل المؤثرة على الدين الخارجي في السودان في الفترة 1971م-2000م ، (الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية) ، صص 8-9 .

² صص عبدالرحمن حسن على حمد ، مرجع سابق ، - ص 78-79 .

والعرض في السوق المحلي.

2- إستخدام حصيلة القرض الأجنبي في إستيراد السلع الراسمالية اللازمة لمشروعات التنمية الإقتصادية فإن ذلك يؤدي إلى سرعة تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية. وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدلات التوظيف في الدولة المقترضة ورفع مستوى الدخل القومي. وقد تستخدم الدولة المقترضة القرض الأجنبي في تمويل الصناعة المنتجة لسلع الصادرات أو صناعة إحلال الواردات .

وقد أوضحت مشكلة الديون الخارجية للدول النامية تكاليف إساءة إستخدام تدفقات رأس المال . سواء في تمويل عمليات إستهلاكية أو في تمويل عمليات إنتاجية منخفضة العائد مثل تمويل مشروعات القطاع العام منخفض الأداء الإقتصادي.بالإضافة إلى تقليد ومحاكاة الغرب في أنماط الإستهلاك السائدة لديهم للمحافظة على مستويات مرتفعة من الإستهلاك مما أدى إلى جعل نسبة كبيرة من القروض الخارجية قروضاً إستهلاكية وليست إنتاجية وبذلك أصبحت هذه القروض تشكل عبئاً ثقيلاً على إقتصاديات هذه الدول. طالما أنها أصبحت عاجزة عن الوفاء بالإلتزامات المترتبة على هذه القروض والمتمثلة في خدمة الدين . وكذلك نجم عن سوء الإدارة الإقتصادية. لتنفيذ العديد من المشروعات دون دراسة الجدوى الإقتصادية والإجتماعية لها على الرغم من وجود مشروعات إقتصادية أكثر أهمية وعائد من تلك المشروعات¹.

(2-7-1-2). آثار الديون على التنمية الإقتصادية :

تفاقم مشكلة الديون الخارجية في الدول النامية قد أدى إلى إيجاد عثرات حقيقية أمام عملية التنمية في هذه الدول في السنوات الأخيرة. ومن هنا لم يكن تزامن هذه المشكلة مع أزمة التنمية في هذه البلاد في الأونة الأخيرة أمراً عابراً أو مجرد مصادفة ، لأن هناك علاقة سببية واضحة ذات أبعاد محددة بين الأزميتين من خلال الآثار الأتية التي نتجت عن تفجير مشكلة الديون الخارجية لمجموعة البلدان النامية :

أولاً : أثر تزايد اعباء خدمة الديون الخارجية على فاعلية نقل الموارد الحقيقية للبلاد النامية .

ثانياً : تزايد اعباء خدمة الديون الخارجية وأثرها في إضعاف القدرة على الإستيراد.

ثالثاً : الأثر السلبي الذي أحدثه تزايد عبء الديون الخارجية على معدل الإدخار المحلي .

رابعاً : تزايد العجز في ميزان المدفوعات

خامساً : إرتفاع معدل التضخم².

(3-7-1-2). أثر الإستدانة الخارجية :

- إن العلاقة التكاملية بين التمويل الأجنبي والإدخار المحلي تتضح في حال ان رؤوس الأموال الأجنبية

¹ محمد بن علي العقلا ، مرجع سابق ، ص 48.
² رمزي زكي، (1985م) ، أزمة الديون الخارجية ، "تعثر عملية التنمية الإقتصادية"، (القاهرة ، جامعة الدول العربية ، الإدارة العامة للشئون الإقتصادية ، دار المستقبل العربي)، ص 361.

إستغلال إستغلالا إقتصاديا جيدا مما يؤدي الى زيادة الناتج القومى وإرتفاع مستويات الدخل وبالتالي ترتفع معدلات الإيدار وذلك نتيجة لسد النقص فى الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الإستثمارية وهو الهدف الذى تتوقاه الدول النامية من وراء إقتراضها.

- اما علاقة الإحلال تنتج فى ان هذه الأموال لم تستغل الإستغلال الأمثل لها غالبا ما تتجه نحو تمويل الإستهلاك خصوصا للسلع المستوردة ونسبة قليلة تتجه للإستثمار فى مشاريع تتميز بإنخفاض مردودها, مما يقلل من فرص خلق فوائض مالية جديدة ورفع كفاءة الإقتصاد ونموه وهو ما يؤثر سلبا على إمكانات الإيدار المحلى.

- بالرغم من اهمية القروض الأجنبية إلا أن لها اثار او إنعكسات سلبية على أداء الإقتصاد اذا لم ترشد فى إستخدامها على الإقتصاديات المختلفة خاصة بالدول النامية, وذلك من خلال البيئة الإقتصادية السائدة ومدى مرونة الإقتصاد وسرعته فى الإستجابة بعوائد مجزية تساهم فى سداد الفوائد السنوية او الدورية حتى لا يكون الدين الخارجى عبئا على المقدرات الإقتصادية فى الدول النامية عند تراكم المديونية والفوائد وإستحداث فوائض مركبة تلقى بكاها على تحريك الجمود الإقتصادى لهذه الدول.

- يؤدي التراكم السريع وغير المخطط للديون الى ضعف القدرة الإيفائية للديون وبالتالي الى عدم إستدامة الديون.

- ربط الدول الغنية منح القروض بضرورة تصريف منتجاتها نحو الدول المدينة (القروض العينية) فى غالبية الأحيان تكون غير متناسبة مع الإدارة السليمة للموارد التى تهدف الي دفع عجلة التنمية.

- يؤدي توقف بعض الدول المدينة عن سداد مستحققاتها الى البحث من قبل الدول والمؤسسات الدائنة عن الحلول التى تضمن لها إسترداد تلك الأموال والتوقف عن الإقراض, ومن هنا جاء تدخل صندوق النقدى الدولى والبنك الدولى للمساهمة فى حل هذه المشكلة , وأدى إلى فرض إجراءات على الدول المدينة زادت فى تعقيد الأمور بالنسبة للأوضاع المعيشية للسكان كإرتفاع الأسعار وزيادة البطالة وإرتفاع أسعار الخدمات الإجتماعية مما أدى الى تفاقم الفقر وإرتفاع معدلات البطالة وإستمرار مشكلة الديون الخارجية.

- ان من أهم الأثار السياسية السالبة للديون الخارجية فى الدول النامية أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبى فى تلك الدول وتؤثر سلبيا على حرية صنع القرارات السياسية والتعرض للمزيد من الضغوط.

وإذا نظرنا الى أثار الأموال الأجنبية بصورة عامة, والديون على وجه الخصوص, على مستويات الإيدار فى الدول النامية من خلال الدراسات الحديثة نجد أن أغلب الدراسات فى هذا المجال تشير الى الأثار السلبية

مباشرة او غير مباشرة لتراكم الديون الخارجية على الإدخار المحلى فى معظم الدول النامية¹.

¹دراسة أسس ومعايير الإستدانة الخارجية, (2010م), (بنك السودان المركزى ,وحدة الدين الخارجى) ,ص ص4-5.

المبحث الثانى

المبادرات الدولية لحل مشكلة المديونية

مقدمة:

دخلت الدول النامية وخاصة السودان فى تجارب معالجة المديونية الخارجية بالتوقيع على أربع إتفاقيات لبرنامج إعادة الجدولة (إتفاقية باريس الاولى -باريس الثانية -باريس الثالثة -باريس الرابعة) وذلك فى خلال فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مع دول نادى باريس واتفاقية لإعادة التمويل مع البنوك التجارية العالمية وكان ذلك خلال فترة بداية الثمانينات وبعده بدأ الإنحسار الفعلى للعون الأجنبى. وقد خرج السودان من هذه التجارب بتراكم الديون وذلك نسبة لعدم الإلتزام بالسداد مما نتج عنه توفيق إنسياب القروض والعون الأجنبى وعدم دعم برامج إعادة الجدولة بتمويل إضافى لدفع عجلة الإستثمار وزيادة الإنتاج والتصدير لتحقيق توازن فى ميزان المدفوعات.

(1-2-2).مبادرة تورنتو:

ظهرت هذه المبادرة خلال الفترة من 1988 - 1991م وقضت بإعفاء 30% من الديون التجارية وإعادة الجدولة على أساس فترة سداد 23 عاماً وفترة سماح 6 سنوات مع زيادة فترة سداد قروض التنمية لحوالى 30 عاماً .

(2-2-2). إتفاقية لندن وإتفاقية تورنتو المعدلة:

تم تطبيق هذه الإتفاقية فى الفترة من 1991 - 1994م والتي شملت إعفاء 50% من الديون التجارية وإعادة الجدولة على أساس فترة سداد 23 عاماً وفترة سماح 6 سنوات مع زيادة فترة سداد قروض التنمية لحوالى 30 عاماً.

(3-2-2).مبادرة نابولى:

قضت هذه المبادرة باعفاء 67% من صافى القيمة الحالية لديون نادى باريس تتخللها فترة سماح قدرها 6 سنوات وفترة سداد قدرها 33 عاماً وزيادة فترة سداد قروض التنمية لحوالى 40 عاماً.¹

(4-2-2). مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون :

تعتبر هذه المبادرة أحدث المبادرات العالمية والتي أعدت بواسطة صندوق النقدى الدولى والبنك الدولى فى عام 1996م وإشترك فيها العديد من المؤسسات الدولية وتأتى هذه المبادرة بعد فشل المبادرات التقليدية فى حل مشكلة الديون خاصة ديون الدول الفقيرة وهذه المبادرة تشتمل على مرحلتين هي:

¹دراسة إستراتيجية لمعالجة الديون الخارجية, (سبتمبر 2003م), (بنك السودان المركزى ,وحدة الدين الخارجى) ,ص ص4-6.

المرحلة الاولى :

تقوم دول نادى باريس بتخفيض ديونها وفق شروط مبادرة نابولى وهى:

- شطب 67% من صافى القيمة الحالية للدين الذى يحل أجله خلال (ثلاثة سنوات)
- جدولة المتبقى على مدى 23 عاما بفترة سماح 6 سنوات.
- تقدم البنوك التجارية ودول التعاون الثنائى شروط مماثلة لدول نادى باريس.

المرحلة الثانية :

بعد تطبيق المرحلة الأولى (تخفيض 67%) اذالم تتمكن الدولة من الوصول الى حدالإستدامة يتم إكمال الترتيبات للدخول فى المرحلة الثانية بإزالة عبء الدين ,وتقوم دول نادى باريس بشطب 90% من صافى القيمة الحالية للدين مع جدولة المتبقى على مدى أكثر من 20 عاما وينطبق ذلك على البنوك التجارية ودول التعاون الثنائى. تقوم المؤسسات الدولية: البنك الدولى,صندوق النقد الدولى,ومجموعة بنك التنمية الإفريقى بالمساهمة فى صندوق مبادرة خفض الديون للدول ذات المديونية العالية والذى أُنشأ خصيصًا لهذا الغرض بجانب تقديمها للتمويل.

هذه المبادرة تحتوى على إستخدام القيمة الحالية كأساس للإستحقاقات المستقبلية للدين فى حين أن معظم ديون السودان إستحققت فعلاً¹.

شروط التاهيل للمبادرة :

أن تكون الدولة مصنفة على أساس أحييتها للإستلاف بشروط تسهيلات التكييف الهيكلى المعززة من صندوق النقدى الدولى وشروط مؤسسة التنمية الدولية(اى حسب دخل الفرد) والسودان يعتبر من الدول المستحقة للإستلاف وفق هذه الشروط:

- نسبة الدين للصادرات يجب أن لا تزيد عن 150% ونسبة الدين للصادرات فى السودان حتى نهاية 2003م تبلغ 1244%.

- نسبة الدين للواردات يجب ان لا تزيد عن 250% ونسبة الدين للواردات فى السودان حسب التقارير ديسمبر 2003م تبلغ 950%.

- نسبة الايرادات الحكومية الى الناتج المحلى الاجمالى يجب ان لا تقل عن 15% ونسبة الايرادات الحكومية الى الناتج المحلى الاجمالى فى السودان حتى نهاية 2003م 14%.

1. عتيقة عبد الفراج أحمد, (2006م), إستخدام الإنحدار الخطى المتعدد فى دراسة المديونية الخارجية وأثرها على الفقر خلال الفترة 1980- 2003م, (السودان, الخرطوم ,رسالة ماجستير غير منشور, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا), ص65.

- نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالي يجب ان لا تقل عن 30% نسبة الصادرات الى الناتج المحلى فى السودان حتى نهاية 2003م 16%. ونجد ان السودان مؤهل للاستفادة من تلك المبادرة من حيث جميع النواحي ولكن حرب دارفور هى العقبة التى تواجه السودان فى عدم الاستفادة من تلك المبادرة الا أن المجتمع الدولى ابدى استعداداه وتقديم كافة المساعدات فى سبيل حل مشكلة ديون السودان¹.

¹عتيقة عبدالفرّاج, المرجع السابق , ص ص 66-67.

الفصل الثالث

مديونية السودان الخارجية

المبحث الاول : تجربة السودان مع القروض والعون الاجنبى .

المبحث الثانى : ديون المؤسسات الدولية .

المبحث الثالث : محددات الدين العام الخارجى .

المبحث الاول

تجربة السودان مع القروض والعون الأجنبي

(1-3-1). تاريخ مديونية السودان :

السودان تعد من الدول النامية التي عانى في نهاية السبعينات من أزمات إقتصادية حادة تمثلت في انخفاض صادراته لإنخفاض أسعار السلع الأولية مقابل الإرتفاع في الواردات وذلك بسبب إرتفاع اسعار السلعة المصنعة المستوردة من الدول الصناعية الكبرى خاصة السلع الإستهلاكية مما أدى الى لجؤ السودان الى الإقتراض الخارجي لسد العجز. وبالتالي زيادة الإختلال في ميزان المدفوعات وإرتفاع مستوى الأسعار وتدهور قيمة العملة المحلية ، وقد ساهمت مجموعة من العوامل لداخلية في تقاوم أزمة الديون في السودان منها ضعف الإدارة الإقتصادية في العقود السابقة ، مما ترتب عليه زيادة الإنفاق على الإستثمار وتمويل الإستثمار من القروض الأجنبية .

(2-1-3). العوامل التي أدت الى تراكم الديون في السودان :

أن مشكلة المديونية في السودان تعزى إلى عدة عوامل بعضها خارجية والأخرى داخلية والخارجية لا يسيطر للسودان عليها ، فظروف الكساد العالمي وموجات التضخم التي إجتاحت الدول الصناعية ودول العالم الثالث والظروف المناخية غير المواتية في كثير من الدول والتذبذب في معدل النمو العالمي بالإضافة إلى عدم تناسب السياسات المحلية الخاصة بمعالجة ديون السودان . وتدهور الصادرات الذي ساهم في تقاوم العجز في الميزان التجاري¹.

تجربة السودان مع القروض والعون الأجنبي :

يأخذ العون الأجنبي أشكالاً عدة ، إلا أن أهم أشكاله يتمثل في القروض والمنح سواءً كانت "نقدية او عينية "ففي السودان شكلت القروض والمنح مصدراً رئيسياً لسد العجز في الميزان الخارجي والموازنة العامة للدولة في عقدى السبعينات والثمانينات.

يرجع تاريخ دخول السودان في عمليات الإقتراض الأجنبي إلي العام 1958م، حيث حصل على أول قرض من البنك الدولي بقيمة 39 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 13.6 مليون جنيه سوداني في حينها ، قد تم توظيفه في مشروع تطوير السكك حديد وقد كان سعر الفائدة على القرض 5.5% سنوياً على أن يسدد القرض على مدار عشرون عاماً مع فترة سماح لمدة ثلاثة سنوات ، أما القرض الثاني الذي حصل عليه السودان خلال عقد الخمسينات هو قرض من يوغسلافيا في عام 1959 م بقيمة 5.5 مليون جنيه إسترليني لبناء السفن.

¹يوسف صديق واخرون (يونيو 2000م) ، خلفية تاريخية لمديونية الدول النامية ، (مجلة المصرفي ، البحوث ، بنك السودان ، العدد 23) ، ص 18.

ثمأخذت القروض الأجنبية تتدفق على السودان خلال عقد الستينات من مصادر دولية وإقليمية وإتفاقيات ثنائية. وكان لبدء التخطيط المنظم فى السودان خلال عقدي السبعينات والثمانينات وضرورة الحصول على قدر كبير من المكون الأجنبي لتمويل المشروعات المضمنة فى الخطة العشرية أثره الكبير فى إتساع نطاق القروض الأجنبية فى السودان¹. والخطة العشرية (60 / 61 / 70 / 1971) بلغت جملة هذه القروض مبلغ 141 مليون جنيه سوداني².

والجدول التالى يوضح تدفقات القروض الأجنبية للسودان خلال الفترة من 1956—2010م :

جدول رقم (1)

(حجم العون الخارجى خلال الفترة 1956-2010م)

(ملياردولار)

التصنيف	جملة القروض	نسبة المساهمة
المؤسسات المالية الدولية	10.3	47%
دول نادى باريس	2.9	13%
دول التعاون الثنائى	6.8	31%
البنوك التجارية	2.1	9%
الجملة	22.1	100%

المصدر: بنك السودان المركزى , وحدة الدين الخارجى.

ساهمت المؤسسات الدولية بحوالى 10.3 مليار دولارأمريكى فى شكل قروض المشروعات والعون السلعى وقروض خاصة بدعم موقف ميزان المدفوعات بنسبة المساهمة 47% من إجمالى القروض والمنح والتسهيلات التمويلية التى تم تقديمها للسودان منذ الفترة من إستقلاله الى نهاية العام 2010م, تليها فى المرتبة الثانية والثالثة دول التعاون الثنائى ودول نادى باريس بحيث تساهمان بنسبة 31%, 13% على التولى.

تعتبر المملكة العربية السعودية ومجموعة البنك الدولى وصندوق النقدالدولى وحكومة الصين من أكثر المانحين لحكومة السودان منذ الإستقلال وتم إستخدام كل هذه القروض فى شكل إستثمارات قامت بها الدولة لبناء وتقوية مشروعات البنى التحتية والتى تمثل القاعدة الأساسية للإنتاج القومى كبناء السدود والخزانات وإنشاء شبكة النقل والمواصلات والطاقة الكهربائية. بالإضافة الى ذلك فان هناك قروض أجنبية تستخدم فى

¹نجم حسن ابراهيم, (1984م), خلفية تاريخية للمديونية فى السودان , (مجلة المصرفى , البحوث بنك السودان, العدد16), ص41 .
²عبدالرحمن حسن على حمد , مرجع سابق , ص79 .

خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعا وخدمات بديلة للواردات حسب سياسة إحلال الواردات التي تتبعها معظم الدول النامية.

وبما ان السودان قطر زراعى , فان القطاع الزراعى قد أخذ نصيب الأسد فى قروض المؤسسات المالية الدولية ودول التعاون الثنائى والمؤسسات الإقليمية والعربية. وأخيراً نجد ان كل هذه التدفقات لم يتم إستغلالها بالشكل الأمثل وذلك لعدم وضع إستراتيجية وسياسة للإقتراض الخارجى¹.

وخلال عقد السبعينات بلغ عدد القروض التي حصل عليها السودان مائة وعشرون قرصاً ، وتأتى هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي في مقدمة مصادر التمويل الخارجية إذ بلغ حجم القروض التي قدمها للسودان مبلغ 133.8 مليون جنيه سوداني بنسبة تعادل 16% تقريباً من حجم القروض والمنح التي حصل عليها السودان في عقد السبعينات .

وقد إستمر تدفق القروض والمنح للسودان خلال فترة الثمانينات من مختلف مصادر التمويل الأجنبية. وتأتى أيضاً هيئة التنمية الدولية في مقدمة هذه المصادر ، حيث بلغ حجم القروض التي قدمت 1371.2 مليون جنيه سوداني خلال عقد الثمانينات².

أما خلال عقد التسعينات فقد شهدت تقلص فى حجم القروض والمنح المقدمة للسودان وبشكل كبير منذ عام 1993م نتيجة إعلان صندوق النقد الدولي عدم أهلية السودان لتلقى قروض خارجية. وترتب على ذلك إنحسار تدفق القروض والمنح إذ إنخفضت جملة السحوبات من القروض والمنح من مختلف مصادر التمويل الخاصة من مبلغ 208.4 مليون دولار امريكى فى العام 1993م الى 16.5 مليون دولار فى العام 2000م أى نتيجة لل صعوبات التي إستصحب الحصار الإقتصادى غير المعلن ، إضافة الى تدهور العلاقات الإقتصادية مع بعض المنظمات المالية الإقليمية والدولية متزامنا مع شح موارد النقد الأجنبي اللازم لسداد الإلتزامات المالية المترتبة على القروض المقدمة من المؤسسات التمويلية الدولية والإقليمية، والذي تسبب فى عجز السودان على الوفاء بهذه الإلتزامات؛ وأدى ذلك لحرمانه من موارد إضافية تساهم فى تحريك عجلة التنمية الإقتصادية .

منذ العام 1997م أخذت علاقات السودان مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية فى التحسين والإنفراج ؛ حيث تم فى ذات العام الإتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج مراقبة متوسط المدى للإصلاح المالى والإقتصادى وكنتيجة للإلتزام بهذا البرنامج وتنفيذه بنجاح أعلن صندوق النقد الدولي بان السودان دولة متعاونة فى أغسطس 1999م. ذلك الإجراء مهد الطريق الى إستعادة السودان لعضويته فى الصندوق , وقد هيا هذا

¹دراسة اسس ومعايير الاستدانة الخارجية ,مرجع سابق ص7 .
²عبدالرحمن حسن على حمد ,مرجع سابق ,ص79.

مناخاً ساعد كثيراً بتطبيع السودان لعلاقاته مع المؤسسات الإقليمية والقطرية والعربية ومن أهمها الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، وصندوق ابوظبي للتنمية الإقتصادية والصندوق السعودي وصندوق النقد العربي حيث بدأت هذه المؤسسات بتقديم قروض لتمويل بعض المشروعات الإقتصادية والتنموية الهامة بالنسبة للسودان وتتم المحافظة على إستدامة هذه العلاقات بالإلتزام والتقييد التام بتنفيذ الإتفاقيات وتوقع المزيد من الموارد المالية من هذه المؤسسات.

مما سبق يتضح أن العلاقة بين السودان والمجتمع الدولي أدت إلى حرمان البلاد من الإستفادة من التسهيلات التمويلية الميسرة والتي توفرها مؤسسات التمويل المختلفة في إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة مما ترتب عليه فقدان أكثر من 5مليار دولار منذ توقف التعاون مع المؤسسات الدولية (البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي ida, adf) في العام 1995.

وقد بلغ إجمالي المديونية الخارجية بنهاية العام 2014م حوالي 43.660 مليار دولار (أصل الدين 17.120 مليار دولار بنسبة 39.212% من إجمالي المديونية، بينما بلغت الفوائد التعاقدية 4.461 مليار دولار بنسبة 10.218% من إجمالي المديونية، والجزءات التأخيرية 22.079 مليار دولار بنسبة 50.570%) وقد بلغت جملة المتأخرات حوالي 38.175 مليون دولار بنهاية العام 2014م¹.

جدول رقم (2) يوضح تفاصيل مديونية السودان الخارجية خلال الفترة (1990- 2014م)

السنة	جملة الإلتزامات	الأصل	متأخرات الأصل	الفوائد التعاقدية	الفوائد التأخيرية	جملة المتأخرات
1990	15.305	11.447	5.829	2.657	1.201	9.687
1991	15.834	11.404	6.319	2.979	1.451	10.749
1992	16.085	11.187	6.997	3.209	1.689	11.895
1993	16.321	10.958	7.234	3.518	1.845	12.597
1994	17.194	9.946	10.958	3.624	3.624	18.206
1995	19.062	11.576	8.323	4.228	3.258	15.809
1996	19.451	11.414	8.242	4.276	3.761	16.279
1997	19.357	11.244	8.208	4.078	4.035	16.321
1998	20.483	11.279	8.445	4.420	4.784	17.649

¹دراسة أسس ومعايير الاستدانة الخارجية، مرجع سابق، ص 8.

17.436	5.183	4.304	7.942	11.053	20.547	1999
17.658	5.282	4.455	7.921	10.784	20.521	2000
17.871	5.747	4.347	7.777	10.703	20.797	2001
19.923	6.850	4.864	8.209	11.894	23.608	2002
21.998	7.746	5.611	8.641	12.353	25.710	2003
23.080	8.561	5.579	8.940	12.644	26.784	2004
23.299	8.893	5.629	8.777	12.483	27.006	2005
24.408	11.526	4.106	8.776	12.825	28.457	2006
26.898	13.531	4.454	8.913	13.888	31.873	2007
28.126	14.636	4.424	9.066	14.482	33.542	2008
29.697	16.459	3.821	9.417	15.407	35.687	2009
32.581	18.155	3.862	10.564	15.788	37.805	2010
33.956	19.466	4.034	10.456	16.300	39.800	2011
35.667	20.535	4.314	10.818	17.198	42.047	2012
38.545	21.992	4.384	12.169	18.003	44.379	2013
38.175	22.079	4.461	11.635	17.120	43.660	2014

المصدر: بنك السودان المركزي 2014م.

جملة الإلتزامات = الأصل + الفوائد التعاقدية + الفوائد التأخيرية .

جملة المتأخرات = متأخرات الأصل + الفوائد التعاقدية + الفوائد التأخيرية .

(3-1-3). مؤشرات إستدامة الدين الخارجى السودانى (خلال الفترة 1990-2014م)

جدول رقم (3) يوضح مؤشرات إستدامة الدين الخارجى فى السودان (خلال الفترة 1990-2014م)

السنة	إجمالى الدين على GDP	إجمالى الدين على EXPO	إجمالى الدين على IMP	إجمالى الدين على EX	إجمالى الدين على INF
1990	%15	%0.05	%0.02	%306.1	%22
1991	%19	%0.05	%0.01	%316.7	%13
1992	%25	%0.07	%0.02	%160.9	%13

%16	%125.5	%0.01	%0.03	%26	1993
%16	%81.8	%0.02	%0.03	%25	1994
%28	%48.4	%0.02	%0.03	%30	1995
%15	%15.6	%0.01	%0.03	%22	1996
%41	%12.3	%0.01	%0.03	%21	1997
%1.2	%10.3	%0.01	%0.03	%29	1998
%1.27	%8.2	%0.02	%0.03	%20	1999
%2.56	%8.0	%0.02	%0.01	%18	2000
%4.23	%8.0	%0.010	%0.012	%18	2001
%2.84	%9.0	%0.011	%0.012	%16	2002
%3.34	%9.9	%0.001	%0.010	%16	2003
%3.17	%10.4	%0.007	%0.007	%16	2004
%3.18	%11.7	%0.005	%0.006	%15	2005
%3.95	%13.1	%0.004	0.005	%15	2006
%3.93	%15.8	%0.004	%0.003	%15	2007
%2.35	%16.0	%0.004	%0.003	%15	2008
%3.19	%15.3	%0.004	%0.005	%13	2009
%2.91	%14.2	%0.004	%0.003	%13	2010
%2.15	%14.9	%0.01	%0.01	%13	2011
%1.20	%12.7	%0.01	%0.01	%15	2012
%1.20	%7.7	%0.01	%0.01	%16	2013
%1.27	%7.3	%0.01	%0.01	%11	2014

(4-1-3).أسباب لجو السودان الى الإستدانة الخارجية:

لايختلف الإقتصاد السولنى كثيراً من حيث الخصائص والسمات عن إقتصاديات الدول النامية.لذلك يمكن القول ان البناء الإقتصادى فالسودان يعكس بصورة واضحة موقف البناء الإقتصادى لدولة نامية تخطو خطواتها الاولى فى مسار النمو.يمكن إلقاء الضوء على أهم الخصائص التى تميز الإقتصاد السودانى:

- إنخفاض حجم إجمالى الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة لمعدل نمو السكان. ويأتى هذا الإنخفاض نتيجة لضعف هيكل الإقتصاد ولصغر حجم انتاج الوحدات التى تساهم فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى. ويأتى صغر حجم انتاج هذه الوحدات من واقع الضعف الذى تعيشه هى. ونتيجة للعديد من العوامل التى تؤثر على إنتاجها.

- الإعتدال على القطاع الزراعى فى توليد الناتج المحلى (GDP) إستيعاب العمالة حيث نجد أن سيطرة القطاع الزراعى على اداء الإقتصاد السودانى بإعتباره الرائد فى الإقتصاد حيث يوفر هذا القطاع الأمن الغذائى وينتج السلعة الأولية للصادرات.

- إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى: يعانى الإقتصاد السودانى مثله مثل إقتصاديات الدول النامية من إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى مقارنة بمستوى الدخل بالنسبة للفرد فى الدول المتقدمة¹.

- انخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى: أيضا من السمات التى تميز الإقتصاد السودانى كإقتصاد نامى ضعف معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الأمر الذى يؤدي الى زيادة الفجوة الداخلية .

- سوء توزيع الدخل القومى يقصد بسوء توزيع الدخل القومى فى المجتمع أن هناك نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع تستحوذ على الجانب الأكبر من الدخل بينما توزع نسبة ضئيلة من الدخل على السواد الأعظم من أفراد المجتمع؛ والإقتصاد السودانى مثله مثل الإقتصاديات الدول النامية يتميز بوجود فجوة كبيرة بين دخول الأغنياء والفقراء داخل المجتمع .

- إنخفاض دخل الفرد الحقيقى: كذلك يتميز الإقتصاد السودانى بالإنخفاض الشديد لمستويات الدخول الفردية , مما يؤدي الى توسيع نطاق الفقر داخل المجتمع.

1. التقرير السنوى غير منشور ,بنك السودان المركزى ,2002/3/23م

- إنخفاض معدلات الإدخارات المحلية : يتميز الإقتصاد السودانى مثله مثل إقتصاديات الدول النامية بإنخفاض مستويات المدخرات المحلية نتيجة لإنخفاض مستويات الدخول المتاحة للتصرف وذلك مما يؤدي الى عدم أوقلة تراكم رؤوس الأموال اللازمة للإستثمار والتنمية ويعزى الإنخفاض فى مستويات المدخرات المحلية الى إنخفاض مستويات الدخول التى يتوجه معظمها للإنفاق على الإحتياجات الأساسية من ناحية أخرى نجد أن إنخفاض نصيب الصناعة والتجارة الخارجية فى الدخل القومى يؤدي الى ضعف التكوين الراسمالي وبالتالي قلة الإستثمارات المحلية.

- تراجع نسبة الإستثمار الكلى الى الناتج المحلى الإجمالى , وذلك نتيجة لضعف المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وضمور التدفقات الخارجية .

-إنخفاض مستويات الإنتاجية: يعانى الإقتصاد السودانى من ضعف الإنتاجية بالنسبة لعوامل الإنتاج المتمثلة فى عنصرى راس المال والعمل وذلك بسبب الأتى:

أ- ضعف او عدم توفر راس المال الإنتاجى والمتمثل فى المعدات والالات التى تستخدم ويساهم بصورة مباشرة فى العمليات الإنتاجية.

ب- ضعف راس المال الاجتماعى والمتمثل فى البنيات الأساسية فى المجتمع من طرق وكبارى وشبكات مياه وكهرباء وصرف الصحي.....الخ والذى يساهم بطريق غير مباشر فى ضعف العمليات الإنتاجية.

ت- ضعف وعدم توفر راس المال البشرى من حيث التدريب والادارة.

ث- قلة الإستثمارات طويلة الأجل واللجوء الى الإستثمارات قصيرة الأجل فى النشاط الموازى والتجارى والخدمى مما أدى الى تخصيص الموارد فى النشاطات الغير إنتاجية ذات العائد السريع.

ج- إرتفاع معدلات البطالة الحقيقية خاصة فى القطاع الزراعي حيث يزيد عدد العمال الزراعيين مع ثبات مساحة الأرض المزروعة والإنتاج للفدان الواحد¹.

الخصائص التجارية للإقتصاد السودانى :تتعلق هذه الخصائص بالتجارة الخارجية من حيث حجم التجارة بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى وهيكال الصادرات. ويعتمد الإقتصاد السودانى بصفة أساسية على تصدير السلع الأولية حيث تعتمد معظمحصيلة البلاد من العملات الأجنبية على عائد تصدير السلع الأولية الزراعية

¹التقرير السنوى غير منشور، بنك السودان , 2002/3/23 م .

بالإضافة النالبتروال الالى ءل لءلرأ فى ءركبله الصاءراء السواءله بعء البءه فى ءصءلره فى نهاله ءلسعلنله. كل هءه الاسباب أءء الى ان بسءءلن السودان منء الإسءقلال وءءى الآن.

(1-4-1-3).الأسباب الرللسه وراء ءراكم الءلن الءارءى فى السودان:

أ.ءلباب وءوء ءءنسلق بلن أءهزه الءولة فلما ىءعلق بالأسءءانه من الءارء لعءم وءوء ءههاز أوهبله مرءزله ءءولى إءارة سئون الءلن الءارءى.أى ءعءء نوافء ءءعامل مع الإءءراض الءارءى .

أ- ضعف الءراساء الفنله والإءءصاءله للمشارلء المموله من الإءءراض الءارءى .

ء- ضعف المءءره ءءنفلءله للمشروعاء ءله ءم ءموللها مما أءى الى إضعاف قءره الءولة على سءاء القروض فى مواعلها المءءءه .

ء- عءم ءءقلء بالأسس السللمه لءءللل شروط الإءءراض الءارءى.

ء- ءصاعء أسعار الفائهءه والءزاءاء ءءألرله للقروض .

ء- عءم إسءقرار السلساءء المالية والنقلله .

ء- عءم وءوؤ سلساه الإءءراض من الءارء .

المبحث الثانى

ديون المؤسسات الدولية

ديون المؤسسات الدولية: وهى تتكون من بنك التنمية الإفريقي وصندوق التنمية الإفريقي والصندوق العربى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وصندوق النقد العربى وبنك الإستثمار الأوربي وصندوق الأوبك للتنمية العالمية وهيئة التنمية الدولية والبنك الدولى والصندوق الدولى للتنمية الزراعية (ايقاد) والصندوق النقدى الدولى والبنك الإسلامى للتنمية

من طبيعة هذه الديون ديون ميسرة وذات أجال طويلة، كما أنها لاتخضع لمعالجات إعادة الجدولة والإعفاء حسب قوانين و عقود تأسس المؤسسات والصناديق المختلفة والسحوبات الخاصة بها مرتبطة بمقدرة الدفع.¹

(1-2-3). ديون دول نادى باريس:

وتضم كندا-الدنمار-فرنسا-المانية-إيطاليا-إيرلندا-اليابان-هولندا-النرويج-إسبانيا-سويسرا-المملكة المتحدة - والولايات المتحدة الأمريكية-روسيا.

طبيعة تلك الديون: مضمونة بواسطة مؤسسات ضمان الصادات تتحكم فيها شروط نادى باريس فى حالات الإعفاء وإعادة الجدولة لأنها دول مربوطة بتجمع نادى باريس وتعامل معاملة واحدة لكل الأعضاء. أي معالجة تعتبر خاضعة بإجراء برامج إصلاحية إسعافية مع صندوق النقدى الدولى وأيضا غير قابلة للتداول فى السوق الثانية.

(2-2-3). ديون دول غير نادى باريس :

وتضم تنمية الاقتصاد العربى، ووزارة المالية، السعودية، والكويت من خلال نفس الصندوق ووزارتى مالىاتها - وكالة النقد السعودية العربية - الجزائر - إيران - العراق - ليبيا - قطر - تشيكوسلوفاكيا - هنغارى - بولندا - رومانيا - الصين - مصر - الهند - أندونيسيا - باكستان - تركيا - يوغسلافيا .

من طبيعة ديون هذه المجموعة: ديون ذات طبيعة ميسرة وتمتاز بالأجل الطويل يمكن أن تخضع للإعفاء وإعادة الجدولة بذات الشروط لنادى باريس وغير قابلة للتداول فى السوق الثانوية للديون كما يمكن التفاوض بشأنها مع الدول الدائنة منفردة لتحقيق إتفاقية ثنائية غير مشروطة معها .

تختلف معالجة المديونية باختلاف الأقطار والعلاقات الثنائية بين البلدين الإقتصادية منها والسياسية . وقد طرأ تحسنا ملحوظا فى علاقات السودان السياسية مع الخارج خاصة الدول العربية مما يمكن من الإستفادة من تدفقات الموارد المالية منها بعد تطبيع العلاقات السياسية معها ؛ وإعادة السودان تطبيع علاقاته مع عدد من

¹ اعتيقة عبدالفرج احمد , مرجع سابق, صص-57-58 .

الصناديق العربية مثل صندوق أبوظبي والصندوق الكويتي والصندوق السعودي والدول الصديقة مثل الصين- ماليزيا- تركيا.

(3-2-3). ديون البنوك التجارية الخارجية:

عبارة عن تسهيلات تجارية مستحقة السداد:

- أ- طبيعة هذه الديون عبارة عن ديون قصيرة الأجل تم استخدامها لإستيراد سلع إستراتيجية مثل البترول والدقيق والقمح بالإضافة الى القروض النقدية.
- ب- خاضعة لإتفاقية إعادة التمويل الصادرة عن البنوك التجارية.
- ت- خاضعة لعمليات شراء الديون. يمكن تداولها فى السوق الثانوية.
- ث- تقبل مبدا الإعفاء الكلى بالنسبة للدين والمقابل المحلى له.
- ج- يقبل مبداالإعفاء الجزئى للدين ومبادلة الجزء المتبقى بمشروعات إستثمارية يتفق عليها مع وزارة المالية والإقتصاد الوطنى.

(3-2-4). ديون تسهيلات الموردين الأجانب:

تعتبر تسهيلات تجارية قصيرة الأجل مقدمة للقطاع الخاص من شركات أجنبية ؛ وقد تم بالفعل إستلام وتحصيل المقابل المحلى لها من قبل البنوك التجارية ونسبة لشح موارد النقد الأجنبى لم يتم تحويلها ؛ ويجدر ذكره أن هذا المبلغ محفوظ فى حساب مجمدة من طرف بنك السودان ؛ وتم الإفراج عن جزء منه وطالب أصحابها بالإفراج عن المقابل المحلى لمستفيدين فى الداخل فتم الإفراج عن جزء منها بفروقات سعر صرف تحملتها الدولة. طبيعة هذه الديون:

أ. ديون ذات أجال قصيرة

ب. تقبل مبدا الإعفاء او المبادلة بمساهمات بالجنيه السودانى

ت. يتم معالجتها ثنائيا كل دولة على حدة .

ث. خاضعة لعمليات شراء الديون.

ج. يمكن تداولها فى السوق الثانوية بأسعار خصم تصل الى 99%¹.

1. عتيقة عبدالفرج احمد, المرجع السابق, صص 59-60

المبحث الثالث

محددات الدين العام الخارجى

(1-3-3). الناتج المحلى الإجمالى:

يمثل الناتج المحلى الإجمالى المجموع الكلى للسلع والخدمات المصنعة باستخدام عوامل الإنتاج المحلية . ويعتبر الناتج المحلى الإجمالى المعيار الأكثر أهمية لأنه يعكس كفاءة الدولة فى استخدام مواردها وطاقتها دون الإستعانة بالموارد الخارجية لذا فى محاولتنا لتقييم العناصر المؤثرة فى الأليات الإقتصادية يجب علينا أولاً تقييم العناصر المؤثرة المتداخلة فى تحديد قيمة الناتج المحلى العجمالى وبالتالي نستطيع أن نستنتج منها مدى تأثيرها على الإقتصاد ككل .

الناتج المحلى الإجمالى = إجمالى إنفاق الأفراد + الإنفاق الحكومى + الإستثمارات + الصادرات - الوارات .
فزيادة الناتج المحلى الإجمالى يؤدى الى إنخفاض حجم الديون الخارجية¹. وان تكون السلع والخدمات التى يتكون منها الناتج المحلى قابلة للتقييم النقدى، أى أن تكون متبادلة فى السوق².

(2-3-3). التضخم:

هو الزيادة المستمرة فى مستوى الأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار سوف يؤدى الى ارتفاع الأجور بالإضافة الى زيادة المديونية الخارجية وأسعار المستلزمات الإنتاجية اللازمة للمشروع الإستثمارى وبالتالي إنخفاض قدرة المنتج على منافسة المنتجات الأخرى فى الأسواق العالمية وبالتالي إنخفاض الأرباح الحقيقية المتوقعة من المشروع الإستثمارى ، وقد عرف البعض التضخم بأنه الزيادة النسبية فى المستوى العام للأسعار، أى إنخفاض القيمة الحقيقية لكمية النقود مع كل ارتفاع فى الأسعار أى إنخفاض القوة الشرائية للنقود ويمكن تقسيم التضخم من حيث ارتباطه بالقطاعات الإنتاجية الى :

أ. التضخم الإستهلاكى :

هو الذى يصيب أسعار السلع الإستهلاكية الأمر الذى يولد معه أربحاً مؤقتة لدى بعض منتجى هذه السلع
ب. التضخم الاستثمارى :

هو الذى يصيب السلع الإستثمارية الأمر الذى يولد معه أربحاً مؤقتة لدى بعض منتجى هذه السلع³.

¹ مايكل أبديمان. (1988م) ، الإقتصاد الكلى بين النظرية والسياسة، ترجمة محمد منصور، (الرياض، دار المريخ للنشر)، ص142.

² بنك السودان المركزى، التقرير السنوى، العدد 39، 1999م، ص29 .

³ مايكل أبديمان، المرجع السابق، ص143 .

فكلما إرتفعت معدلات التضخم زادت مقدرة الدولة على الإقتراض وبالتالي إرتفاع حجم المديونية الخارجية. وسياسة الإقتراض من طبيعة إنتاخية وليست طبيعة إستهلاكية بمعنى أن لإتستخدم فى تمويل الإستهلاك الجارى بل الى خلق توسيع الإنتاج فى الإقتصاد القومى¹.

(3-3-3).سعر الصرف:

يعرف بأنه عملية مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية وأن إستقرار سعر الصرف للبلد المضيف يعتبر أمر مهم جداً للمستثمر الأجنبى لأن إستقرار سعر الصرف يعنى إستقرار العوائد المحصلة من الإستثمارات فى البلد المضيفه محولة فى البلد الأم ,بمعنى أخر أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة فى سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التى تم إقتراضها فى الخارج تكون أقل. وإذا تزايدت معدلات سعر الصرف أدى الى زيادة حجم الديون الخارجية². يرجع تذبذب سعر الصرف الجنيه السودانى وإنخفاضه مقابل العملات الأجنبية الأخرى خاصة الدولار الأمريكى لعدة أسباب منها سياسة تعويم أو تحرير سعر الصرف وتحرير الإقتصاد مما أدى الى إرتفاع تلك العملات الأجنبية بما فيها الدولار, الشئ الذى يؤدى فى النهاية سعر الصرف واقعى للجنيه السودانى يعكس التكلفة الحقيقية لأسعار السلع والخدمات, كذلك العجز المزمن والمتزايد فى الميزانية العامة للدولة مما أدى الى تزايد كثرة المعروض فى العملة السودانية مقارنة بما هو معروض من السلع والخدمات فى العملات الأجنبية, وأيضاً وجود إختلالات داخلية وخارجية يعانى منها الإقتصاد السودانى أدت الى ضعف الإنتاجية وبالتالي قلة سلعة الصادر بالإضافة الى ضعف اليات السوق المصرفى وتدنى نوعية الخدمات المصرفية مع وجود معالجات ظرفية وتشوهات سعرية أخطتها وزارة المالية والإقتصاد الوطنى, وكثرة الطلب على العملات الأجنبية فى ظل الحرية بدخول وخروج وحياسة إستخدام النقد الأجنبى³.

(4-3-3).الصادرات:

هو مجموعة السلعة والخدمات التى تميز بها دولة معينة بإنتاجها وتقوم بتبائها مع دولة أخرى نظير عائدات من سلع وخدمات⁴. ومعدل خدمة الدين منسوب إلى إجمالى الصادرات هو عبارة عن نسبة مدفوعات خدمة الدين (الأقساط + الفوائد + الجزاءات) الى إجمالى حصيلة الصادرات الدولة المدينة من السلع والخدمات فكلما إرتفع المعدل دل ذلك على تقلل عبء المديونية الخارجية .

¹ على بن طلال الجهنى, (1987م), نحو مفهوم اقتصادى واضح, (المدينة المنورة: دن, د ط), ص 77.
² عبدالرحمن محمد عبدالرحمن, (1997م), سعر الصرف, (المجلة المصرفى, العدد 9), ص 29.
³ عبد الرحمن محمد عبدالرحمن, (2001م), سعر الصرف, (المجلة المصرفى, العدد 28)
⁴ آدم مهدي محمد, (د ت), الوجيز فى الاقتصاد الكلى الجزئى, (الخرطوم, الدار العالمية للطباعة والنشر, د ط), ص 58.

(3-3-5).الواردات:

هو عبارة عن الموارد والسلع المشتراه من خارج القطر، أو مجموعة السلع والبضائع التي تزودها السوق المحلية لتغطية النقص غير المسجل في الدخل¹. ونسبة الدين العام الخارجى إلى إجمالى الواردات وهو عبارة عن إجمالى الدين العام الخارجى المحسوب وغير المسددمنسوبًا إلى إجمالى الواردات وهو نسبة نادرة الإستخدام وتلقى بعض الضوء على القدرة الذاتية على الإستيراد إلا إنها لاتقيس تلك القدرة مالم يتم إحتساب تكلفة خدمة الدين العام الخارجى (الأقساط+الفوائد+الجزاءات) وتنسب إلى إجمالى الواردات².

¹صديق محمد عفيفي،(1987م)،التسويق الدولى ونظم التصدير والاستيراد،(القاهرة، دن ط2)،ص5.
²4.عمار محجوب زكى،(2006م)، علاقة الدين العام الخارجى ببعض المؤشرات الاقتصادية فى بعض الدول بإشارة خاصة للسودان، (الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشور،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)،ص18.

الفصل الرابع

الاطار التحليلي

المبحث الاول : توصيف النموذج القياسي المقترح.

المبحث الثاني : تقدير وتقييم النموذج.

المبحث الأول

توصيف النموذج

تلعب النماذج القياسية دوراً هاماً في التحليل الإقتصادي, كذلك في دراسة البدائل الإقتصادية والإجتماعية لعملية التنمية الإقتصادية, سواء كان في المدى الطويل او المدى القصير .

وقد انتشر إستخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات الإقتصادية والإجتماعية بشكل واسع في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك لسببين :

اولا : أن النماذج القياسية أصبحت أداة من أدوات التحليل الإقتصادي والإحصائي تساعد على حقيقة التعرف على المتغيرات الإقتصادية, ومدى إرتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف على تأثير كل منها على الأخرى, وإستخلاص النتائج التي يتعذر المنطق العادي لإدراكها بسهولة .

ثانيا : ظهور الحاسبات الإلكترونية وحدوث التطور الهائل فيما أتاح إستخدام المنهج الرياضي في حل المشاكل الرياضية المعقدة بسهولة, إلى جانب الثقة في الحسابات وفي الحل. وفي إستخدام النماذج القياسية فإن أول خطوة يبدأ بها الباحث هي توصيف النموذج الذي سيتولى بواسطة دراسة الظاهرة, وهناك عدة خصائص يجب ان تتوفر في أي نموذج إقتصادي نجد من أهمها :¹

- 1- مطابقته للنظرية الإقتصادية بحيث يصف الظاهرة الإقتصادية بشكل صحيح.
- 2- قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية بحيث يكون متناسقا مع المسلك الفعلي للمتغيرات الإقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات .
- 3- دقته في تقدير المعلمات وتأتي هذه الدقة من إتصاف هذه التقديرات بصفات مرغوبة من خاصية عدم التحيز والكفاءة والكفاية والإتساق.
- 4- قدرة النموذج الإقتصادي على التنبؤ بحيث يعطى تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المتعددة.
5. خاصية البساطة إذ أن النموذج الإقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الإقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة فكلما قل عدد المعادلات وكان شكله الرياضي أبسط أعتبر النموذج الإقتصادي أفضل متغيره شريطة الا يكون على حساب الدقة في التقدير.²

1. طارق محمد الرشيد واخرون, (2005م), المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي (الخرطوم, جى تاون للنشر, د ط) ص3.
1. محمد أبو القاسم عبدالرحمن محمد, (2014م), تقدير دالة الإستثمار الكلي في السودان للفترة 1990-2010م, (الخرطوم, رسالة ماجستير غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا), ص ص45-50.

(1-1-4).مرحلة توصيف النموذج القياسى :

أن بناء نموذج عبارة عن التعبير عن النظرية الإقتصادية فى شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات,لذا تعد هذه المرحلة هى الأولى وأهم مراحل الإقتصادالقياسى حيث يتم تحديد متغيرات النموذج والتي تقسم إلى متغيرات داخلية والتي تحدد قيمها من خلال النموذج ,ومتغيرات خارجية مستقلة وهى متغيرات تحدد قيمها خارج النموذج,كم يتوقف على نوع الصيغة الرياضية لمعادلة ما (خطية أو غير خطية) على ما تقترحه النظرية الإقتصادية وما يوحى به النظرية شكل الإنتشارالنقاط وما أثبتته الدراسات التطبيقية السابقة , كما يتحدد فى هذه المرحلة إشارة حجم المعلمة بالإستناد على النظرية الإقتصادية¹.

(1-1-1-4): تحديد مغيرات النموذج :

يمكن تحديد متغيرات النموذج من عدة مصادر أهمها النظرية الإقتصادية,والدراسات السابقة , والظاهرة محل الدراسة ,وقد تم تحديد متغيرات الدراسة على النحو التالى :

(2-1-1-4)التعريف بمتغيرات النموذج :

النموذج هو مجموعة من العلاقات التى تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات.ويهدف هذا النموذج الإقتصادى إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوى على جميع تفاصيل الظاهرة المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها.ويستخدم النموذج الإقتصادى كإداة فى عملية التنبؤ وتقييم السياسات الإقتصادية القائمة أو المقترحة ثم إستخدامها فى عملية تحليل الهيكل الإقتصادى².أيضا يعرف النموذج الإقتصادى على أنه يقصد بها صياغة العلاقات الإقتصادية محل البحث فى صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها بإستخدام ما يسمى بالطرق القياسية وتنطوى هذه المرحلة على عدد من الخطوات من أهمها :

1- تحديد متغيرات النموذج حيث يحتوى النموذج على متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية.

2- تحديد الشكل الرياضى للنموذج :ويقصد به عدد المعادلات التى يحتوئها النموذج.

3- تحديد التوقعات القبلية :ويقصد بها تحديد توقعات مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الإقتصادية محل البحث بناءً على ما تقدم المصادر السابقة من معلومات, وهى هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم إختبار المدلول الإقتصادى للمعلمات المقدره من خلال.

4- مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث اشاراتها وحجمها³.وتتمثل متغيرات النموذج فى الاتى:

1.بسام يونس إبراهيم وآخرون,(2002م),الإقتصاد القياسى , (الخرطوم ,دار عزة للنشر والتوزيع , ط1) ,ص22.

2 .طارق محمد الرشيد وآخرون , (د ت), نماذج الإنحدار , (الخرطوم , دن , د ط) ,ص4.

3.عبدالقادر محمد عبد القادر عطية,(2005م),الحديث فى الإقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق , (الإسكندرية , الدار الجامعية للطباعة ,

د ط) ,صص15-16.

4-1-1-2-1): المتغير التابع :

هو المتغير الذى تتخذ قيمته تبعاً للقيم التى تتخذها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة¹, وهو حجم الديون الخارجية.

• إجمالى الديون الخارجية : (Deb)

هى تلك القروض التى تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات والحكومات الأجنبية أو من المؤسسات الدولية الإقليمية الخارجية .

4-1-1-2-2): المتغيرات المستقلة :

وهى متغيرات التى تحدث تغييراً أو تؤثر فى المتغير التابع ولا تتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى فى المعادلة² وتمثل فى :

• سعر الصرف : (Ex)

هو معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية, هو السعر المحلى لوحدة واحدة من العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية والعكس. أى هو معدل تبادل العملات بسعر الصرف وهو بذلك يعنى سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية. وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة .

• التضخم : (Inf)

هو الإرتفاع العام والمستمر فى الأسعار مع إنخفاض القوة الشرائية , فهو يشير إلى مدى الإستقرار الإقتصادى, إما فى علم الإقتصاد هو ظاهرة تتابع إرتفاع أسعار السلع والخدمات فى بلد ما خلال فترة زمنية معينة. ولا يعنى ذلك أن الإرتفاع يكون مستمراً, وأن يستبعد إرتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط.

• الناتج المحلى الإجمالى (Gdp) :

هو قيمة السلعة والخدمات النهائية فى الإقتصاد القومى خلال السنة بالأسعار الجارية أى بسعر السوق فالناتج المحلى الإجمالى يشير إلى حجم السوق المحلى والبنية الإقتصادية فى الدولة³

• الواردات (IM):

هو عبارة عن الموارد والسلع المشتراه من خارج القطر أو هو مجموعة السلع والبضائع التى تزودها السوق المحلية لتغطية النقص غير المسجل فى الدخل⁴.

1. على أحمد سليمان, (2006م) قاموس المصطلحات الاقتصادية, (الخرطوم, دن, دط) , ص103.

2. على أحمد سليمان , المرجع السابق , ص105.

3. ادم مهدي محمد , (د ت), الوجيز فى الإقتصاد الكلى والجزئى, (الخرطوم , الدار العالمية للطباعة والنشر, دن), ص58.

4. صديق محمد عفيفى, (1987م), التسويق الدولى ونظم التصدير والإستيراد , (القاهرة , دن , ط2) , ص5.

• الصادرات (EXPO):

هو مجموعة السلعة والخدمات التي تميز بها دولة معينة بإنتاجها وتقوم بتبادلها مع دولة أخرى نظير عائدات من السلع والخدمات¹.

(2-1-4). تحديد الشكل الرياضى للنموذج:

لا تعطى النظرية الإقتصادية معلومات كافية بشأن طبيعة الدوال ولذلك يمكن إستخدام أسلوب التجريب فى الأشكال الرياضية المختلفة, ويقصد بالشكل الرياضى للنموذج عدد المعادلات التى يحتوئها النموذج(فقد يكون نموذج خطى أو غير خطى) والشكل الرياضى يوضح أن الدين العام الخارجى دالة فى الناتج المحلى الإجمالى, والتضخم, والصادرات, وسعر الصرف, والواردات .

$$DEB = F(GDPEXIMEXPOINF)$$

حيث ان :

$Deb \equiv$ حجم الديون الخارجية .

$Ex \equiv$ سعر الصرف .

$Gdp \equiv$ الناتج المحلى الإجمالى .

$EXPO \equiv$ الصادرات .

$IM \equiv$ الواردات

$INF \equiv$ التضخم

المعادلة الخطية للنموذج :

وفقا للدراسات السابقة تم إقتراح النموذج التالى لتمثيل دالة الدين الخارجى فى السودان .

$$Deb = \beta_0 - \beta Gdp + BEx + \beta Im - \beta Expo + \beta Inf + \mu$$

حيث أن:

$Deb \equiv$ حجم المديونية الخارجية.

$Gdp \equiv$ الناتج المحلى الإجمالى .

$Ex \equiv$ سعر الصرف.

$Im \equiv$ الواردات .

¹ آدم مهدي محمد , المرجع السابق , ص58.

Expo ≡ الصادات.

Inf ≡ التضخم .

تمثل معاملات المتغيرات المستقلة. $\beta_5 \beta_4 \beta_3 \beta_2 \beta_1$

μ ≡ عامل الخطأ العشوائى , ويعنى به مجموعة المحددات التى تؤثر على دالة الدين الخارجى ولم يتضمنها النموذج .

(3-1-4). تحديد الإشارات المسبقة :

وفقا للنظرية الإقتصادية والدراسات التطبيقية والدراسات السابقة , نتوقع أن تكون الإشارة كالاتى :

β_0 : تمثل معلمة الثابت وهى (موجبة او سالبة)

β_1 : معامل الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة للدين العام الخارجى, نتوقع أن تكون (سالبة) أى أن إذا زادة الناتج المحلى الإجمالى يؤدي إلى إنخفاض فى الدين العام الخارجى .

β_2 : معامل سعر الصرف بالنسبة للدين العام الخارجى, نتوقع أن تكون (موجبة) أى أن أى زيادة فى سعر الصرف يؤدي الى الزيادة فى الدين الخارجى .

β_3 : معامل الواردات بالنسبة للدين العام الخارجى , نتوقع أن تكون (موجبة) أى أن أى زيادة فى الواردات يؤدي إلى الزيادة فى الدين الخارجى .

β_4 : معامل الصارات بالنسبة للدين العام الخارجى , نتوقع ان تكون (سالبة) أى أن أى زيادة فى الصادرات يؤدي إنخفاض فى الدين الخارجى .

β_5 : معامل التضخم بالنسبة للدين العام الخارجى , نتوقع أن تكون (موجبة) أى أن أى زيادة فى التضخم يؤدي إلى زيادة فى الدين الخارجى .

المبحث الثاني

تقدير وتقييم دالة الدين الخارجى فى السودان

(1-2-4). سكون وإستقرار السلسلة :

السلسلة الزمنية هى مجموعة من المشاهدات التى تتولد عبر الزمن وتتميز السلسلة الزمنية بأن بياناتها غير مستقرة وترتبط بعضها البعض, ويقود عدم الإستقلال هذا إلى تنبؤات موثوق بها .
بيانات السلاسل الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه العام (Trend) الذى يعكس وجود ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما فى نفس الإتجاه او فى إتجاه متعاكس, ولذلك يمكن تعريف سكون وإستقرار السلال الزمنية بأنه وجود إتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الإستقرار فى كل البيانات الموجودة يعنى أنها لاتحتوى على جذر الوحدة, ويعنى جذر الوحدة فى أى سلسلة زمنية ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن .

وعلى الصعيد التطبيقى هنالك العديد من الإختبارات التى يمكن تطبيقها وإختبار السكون فى بيانات السلسلة من أهمها :

(1-1-2-4):الرسم البيانى للسلسلة :

هى عبارة عن رسم منحنى يبين مسار الظاهرات بين متغيرين عبر الزمن , ويتم الرسم من خلال وضع الزمن على المحور الاوقى (المحور السينى) ووضع المتغيراتعلى المحور الراسى (المحور الصادى) ولأن الرسم البيانى لايعطى نتائج دقيقة وكافية للحكم على إستقرارالسلسلة الزمنية من عدمها ولذلك يتم الإعتماد على إختبارات جذور الوحدة

(2-1-2-4).إختبار جذور الوحدة :

وعند تطبيق إختبار جذور الوحد من الضرورى تحديد ما اذا كانت المتغيرات موضع الدراسة ساكنة فى مستواها أم عند حساب الفروق الأولى, وعلى المستوى التطبيقى هنالك عدة إختبارات يمكن إستخدامها من خلال حزم البرمجيات الجاهزة لإختبار صفة السكون فى السلسلة ونجد من أهمها :

(1-2-1-2-4)إختبارديكى فوللر البسيط (Dickey-Fuller-1979) :

ويعتبر إختبار ديكى فوللرمن أكثر الإختبارات إستخداما فى التطبيقات العملية ,ومضمون هذا الإختبارإذا كان معامل الإنحدارللصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فان هذا يؤدى إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذى يعنى عدم إستقراربيانات السلسلة الزمنية ($p=1$) , ويلاحظ أن إختبار ديكى فوللر البسيط قائم على فرضأن حد الخطأذو إزجاج أبيض أى أنه لم يضع فى إعتباره إمكانية إرتباط قيمه (وجود إرتباط ذاتى) وهذه نقطة الضعف الأساسية فى الإختبارلذا تم تعديله بديكى فوللرالمركب (أو المعدل).

(2-2-1-2-4). إختبار ديكي فوللر المركب (Augmented-Dikey-Fuller-1981)

يقوم إختبار ديكي فوللر المركب أو المعدل على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفى مشكلة الإرتباط الذاتا الخاصة بإختبار ديكي فوللر البسيط , عليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة إضافة متغيرات بفترات الإبطاً كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود إرتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

(3-2-1-2-4). إختبار فيليبس بيرون (Phillips And Perron -1988)

يقوم هذا الإختبار على إدخال تصحيح الإرتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية, وما يميز هذا الإختبار أنه يأخذ التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية, فهو ذو قوة إختباية أكبر من إختبار (ADF) لرفض فرضية خاطئة بوجود جذر الوحدة, حيث أنه يختلف عن DF و ADF في أنه لا يحتوى على قيم متباطئة للفروق, ويأخذ فى الإعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح الغير معلمى (Non Parametric Correlated) ويسمح بوجود متوسط يساوى صفر واتجاه خطى للزمن أى انه لا يستند الى توزيع بارمترات لحد الخطأ¹. وفيما يلي نتائج إختبارات جذر الوحدة لبيانات النموذج القياسى المستخدم بإستخدام ديكي فوللر المعدل وفيلبس بيرون عند مستوى معنوى 5%.

جدول رقم (3) نتائج إختبار جذر الوحدة

المتغيرات	نوع الإختبار	القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%	إحصائية الإختبار	مستوى الإستقرار
Deb	ADF	-3.0114	-4.552948	مستقرة فى الفرق الثانى
Gdp	ADF	-3.0038	-3.266378	مستقرة فى الفرق الاول
Ex	PP	-2.9969	-3.586069	مستقرة فى الفرق الاول
Im	ADF	-3.0114	-4.601348	مستقرة فى الفرق الثانى
Expo	ADF	-3.0038	-3.648685	مستقرة فى الفرق الاول
Inf	ADF	-3.0038	-4.077462	مستقرة فى الفرق الاول

1 طارق محمد الرشيد وآخرون, (2014م), سلسلة الإقتصاد القياسى التطبيقى, بإستخدام برنامج Eviews, وإستقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك (السودان, الخرطوم, دن د ط), ص 11.

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج E.views ملحق رقم (2-7)

يلاحظ أن قيمة Test Statistic لإختبار (ADF) و (pp) هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بإستقرار المتغيرات، مما يعنى إستقرار المتغيرات عند الفرق الأول والفرق الثانى .

(2-2-4).إختبار التكامل المشترك :

يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة فى مستوياتها، أى بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية، يمكن مطابقتها فهو تصاحب Assosiation بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، فقد وجد (Engle – Granger - 1987) أنه ليست فى كل الحالات التى تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الإنحدار المقدرزائفاً، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل، ومن ثم فإن علاقة الإنحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة. وسيتم إختبار جوهانسون (Johnson and Juilles 1990) لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج على أكثر من متغير مستقل¹.

جدول (4) نتائج إختبار جوهانسون للتكامل المشترك:

فرضيات الإختبار	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	L R	القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية
None**	94.15		157.5396
At most 1**	68.52		91.33957
At most 2 *	47.21		49.85708
At most 3	29.68		24.74229
At most 4	15.41		13.08663
At most 5*	3.76		4.285612

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج Eviews ملحق رقم (8)

من الجدول أعلاه يتضح من نتائج التقدير رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أى متجه للتكامل المشترك وذلك عند مستوى دلالة معنوية 5%، حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية الأعظم (L R) تزيد عن القيمة الحرجة بمستوى دلالة معنوية 5% ونلخص إلى التحليل بوجود ثلاثة متجهات للتكامل المشترك

لمتغيرات السلسلة وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات , مما يعنى انها لا تبعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً .

(3-2-4).تقدير وتقييم دالة الدين الخارجى الخطية:

لقد تم إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير محددات الدين الخارجى فى السودان. وجاءت نتائج التقدير على النحو التالى :

جدول رقم (5) تقدير الدالة الخطية :

Variable	Coefficient	Stander Error	T.Statistic	Prob
C	10.79563	1.240260	8.704325	0.0000
GDP	0.036573	0.013659	2.677559	0.0149
EX	1.572517	0.570015	2.758730	0.0125
IMP	0.001458	0.000431	3.3820941	0.0031
EXPO	-7.26E-05	0.000286	-0.253804	0.8024
INF	0.014706	0.013160	1.117451	0.2777

R Squared	Adjusted R Squared	S-E of Regression	Prob (F) (Statistic)	D – W
0.972196	0.964879	1.774424	0.00000	1.155444

المصدر :إعداد الباحث من برنامج E-views ملحق رقم (9)

المعادلة المقدره للنموذج المقترح:

$$DEB = 10.79563 + 0.036573 * GDP + 1.572517 * EX + 0.001458 * IM - 7.26E-05 * EXPO + 0.014706 * INF$$

(4-2-4).تقييم النموذج :

(1-4-2-4).تقييم النتائج وفقا للمعيار الاقتصادى :

ويوضح من خلال بعض المقاييس التى تم حسابها للنموذج المقدر وهى كالاتى:

• العمود الأول يشتمل على (Variable) وهى الثابت (C) والمتغيرات المستقلة

. (INF_EXPO_IMP_EX_GDP)

• العمود الثانى (Coefficient) ويحتوى على قيم المعامل المقدره ويتضح الأتى :

1. قيمة الثابت (c) تساوى (10.79563) إشارة معلمة المقدره الذاتية للدين الخارجى (موجبة) وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية .

2. قيمة معامل الناتج المحلى الإجمالى (GDP) تساوى (0.036573) إشارة معلمة المقدره (موجبة) وهذه الإشارة الموجبة تعنى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالى وإجمالى المديونية الخارجية وهى لا تتفق مع النظرية الإقتصادية.

3. قيمة معامل سعر الصرف (EX) تساوى (1.572517) إشارة معلمة المقدر (موجبة) وهذه الإشارة الموجبة تعنى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالى المديونية الخارجية وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية .

4. قيمة معامل الواردات (IMP) تساوى (0.001458) إشارة معلمة المقدره (موجبة) وهذه الإشارة الموجبة تعنى وجود علاقة طردية بين الواردات وإجمالى المديونية الخارجية وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية .

5. قيمة معامل الصادرات (EXPO) تساوى (-7.26E-05) إشارة معلمة المقدره (سالبة) وهذه الإشارة السالبة تعنى وجود علاقة عكسية بين الصادرات وإجمالى المديونية الخارجية وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية.

6. قيمة معامل التضخم (INF) تساوى (0.014706) إشارة معلمة المقدره (موجبة) وهذه الإشارة الموجبة تعنى وجود علاقة طردية بين التضخم وإجمالى المديونية الخارجة وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية .

(2-4-2-4). تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائى :

يتضح أن جميع معاملات متغيرات النموذج القيم الإحتمالية لها ثبتت معنويتها عند مستوى معنوية 5% ما عدا الصادرات (0.8024) والتضخم (0.2777).

(1-2-4-2-4). إختبار جودة التوثيق:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويتضح أنه يساوى (0.964) وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة 96% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع

(الدين الخارجى) والباقى 4% عبارة عن أثر التغيرات الأخرى الغير مضمنة فى النموذج وهذه القيمة تدل على وجود جودة توفيق النموذج.

F.Statistic (2-2-4-2-4).إختبار

ويستخدم لإختبار معنوية النموذج ككل ويسمى بإختبار التوثيق الكلى ومن نتائج الجدول يتضح أن قيمة $F = (132.87)$ والقيمة الإحتمالية للإختبار $Prob = (0.000)$ وهى قيمة أقل من 0.05 ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن النموذج معنوى وهذه دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

T.Statistic (3-2-4-2-4).إختبار

ويستخدم لإختبار معنوية المعلمة على حدة ويتضح من نتائج الجدول ان قيمة $T = (2.7)$ و $ex = (2.8)$ و $imp = (3.4)$ وهى قيم أكبر من القيمة الإختبارية (2) لذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن المعالم معنوية. وان قيمة $EXPOUT = (-0.2)$ و $inf = (1.11)$ وهى قيم أقل من القيمة الإختبارية (2) لذلك نقبل فرض العدم ونرفض فرض البديل القائل بأن المعالم غير معنوية.

(3-4-2-4).تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار القياسى :

(1-3-4-2-4).مشكلة الارتباط الذاتى للبواقى:

يستخدم هذا الإختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتى للبواقى وتظهر قيمة الإختبار لديربن واتسون من الجدول (1.155444) وتشير هذه القيمة إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتى وذلك لأن القيمة المقدره لا تقترب من القيمة المعيارية للإختبار وهى (2) .

(2-3-4-2-4).إختلاف التباين:

من خلال إختبار White لإكتشاف إختلاف التباين نجد أن القيمة الإحتمالية $R - Obsx = (0.586718)$ أكبر من (0.05) معنى ذلك أننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (أى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين). ملحق رقم (10)

(3-3-4-2-4).الإرتباط الخطى:

وكما هو واضح من النسبة العالية لمعامل التحديد وعدم معنوية بعض المعالم فان النموذج يعانى من مشكلة الإرتباط الخطى المتعدد, قد تم إكتشاف مشكلة الإرتباط الخطى للمتغيرات المستقلة من خلال مصفوفة الإرتباطات ووجد أن هناك إرتباط طردى قوى جداً بين الناتج المحلى الإجمالى والواردات, وإرتباط عكسى قوى بين التضخم وسعر الصرف, وإرتباط طردى قوى بين الصادرات والواردات, وإرتباط عكسى قوى

بين التضخم والصادرات، وإرتباط طردى بين سعر الصرف والناتج المحلى الإجمالى. ونلاحظ من نتائج التحليل أن هناك درجة قصوى من الارتباط الخطى المتعدد بين المتغيرات المستقلة. ملحق رقم (11). لذلك سوف نقوم باستخدام النموذج التجريبي للوصول إلى نموذج قياسي يمكننا الاعتماد عليه لتحقيق أهداف الإقتصاد القياسى ومعالجة مشكلة الارتباط الذاتى ومشكلة الارتباط الخطى . وقد توصل الباحث إلى أفضل نموذج وهو الدالة اللوغرتمية المزدوجة وهى الأفضل لتحقيق أهداف الإقتصاد القياسى .

(5-2-4). تقدير وتقييم دالة الدين الخارجى فى السودان (المصحح):

لمعالجة مشكلة الارتباط الخطى المتعدد ومشكلة الارتباط الذاتى فى النموذج السابق تم إستبعاد المتغير الذى لا تتفقم المعيار الإحصائى والقياسى وفقا للتقييم وإستخدام النموذج التجريبي، وتعديل الشكل الرياضى للنموذج، وبعد معالجة مشكلة الارتباط الخطى ومشكلة الارتباط الذاتى تم الوصول إلى أفضل دالة وهى اللوغرتمية المزدوجة .

نتائج تقدير الدالة اللوغرتمية المزدوجة :

جدول رقم (6) تقدير الدالة اللوغرتمية المزدوجة المصححة

Variable	Coefficient	Std Error	T-Statistic	Prob
C	0.520381	0.216067	2.408425	0.0253
LOG(GDP)	0.498601	0.041011	12.15771	0.0000
LOG(EX)	0.082200	0.020175	4.074407	0.0005
LOG(INF)	0.498601	0.022041	3.075080	0.0057

R-Squared	Adjusted R-Squared	S .E of Regression	Prob(F) Statistic	D.W
0.949716	0.942533	0.083041	0.000000	1.721019

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج E-views ملحق رقم (12) .

المعادلة المقدرة :

$$\text{LOG(Deb)} = .520381 + 0.498601 * \text{LOG(GDP)} + 0.082200 * \text{LOG(EX)} + 0.498601 * \text{LOG(INF)}$$

(1-5-2-4). تقييم النتائج وفقا للمعيار الاقتصادي :

1- قيمة الثابت (c) تساوى (0.520381) إشارة معلمة المقدرة الذاتية للدين الخارجى (موجبة) وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية .

2- قيمة معامل الناتج المحلى الإجمالى LOG(GDP) تساوى (0.498601) إشارة معلمة المقدرة (موجبة) وهذه الإشارة الموجبة تعنى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالى وإجمالى المديونية الخارجية , وهى لا تتفق مع النظرية الإقتصادية .

3- قيمة معامل سعر الصرف LOG(EX) تساوى (0.082200) إشارة معلمة المقدرة (موجبة) وهذه الإشارة الموجبة تعنى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالى المديونية الخارجية , وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية .

4- قيمة معامل التضخم LOG(INF) تساوى (0.498601) إشارة معلمة المقدرة (موجبة) وهذه الإشارة الموجبة تعنى وجود علاقة طردية بين التضخم وإجمالى المديونية الخارجية , وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية .

(2-5-2-4). تقييم النتائج وفقا للمعيار الإحصائى :

(1-2-5-2-4). إختبار جودة التوثيق:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويتضح أنه يساوى (0.94) وهذا يعنى ان المتغيرات المستقلة (الناتج المحلى العجمالى , والتضخم , وسعر الصرف) تحدث تغيرات فى المتغير التابع (الدين العام الخارجى) بنسبة 94% والباقى 6% عبارة عنأثر التغيرات الأخرى الغير مضمنة فى النموذج . وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

(2-2-5-2-4). إختبار F-Statistic

ويستخدم لإختبار معنوية النموذج ككل ويسمى بإختبار التوثيق الكلى ومن نتائج الجدول يتضح أن قيمة $F=132.2102$ والقيمة الإحتمالية للإختبار $\text{Prob}=(0.00000)$ وهى قيمة أقل من (0.05) ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل القائل بأن النموذج معنوى وهذه دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

T.Statistic (3-2-5-2-4).إختبار

ويستخدم لإختبار معنوية المعلمة على حدة, ويتضح من نتائج الجدول ان قيمة $T = \log(GDP)$ (12.2) و $\log(EX) = (4.1)$ و $\log(INF) = (3.1)$ وهى قيم أكبر من القيمة الإختبارية (2) لذلك نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل القائل بأن المعالم معنوية.

(3-2-5-2-4). تقييم النتائج وفقا للمعيار القياسى :

(1-3-2-5-2-4).الإرتباط الذاتى:

من خلال قيمة ديربين واتسون التى تساوى (1.72) وهى تقترب من (2) وتعنى أن النموذج لايعانى من مشكلة إرتباط ذاتى .

(2-3-2-5-2-4).إختلاف التباين:

من خلال إختبار WHITE لإكتشاف التباين نجد ان القيمة الإحتمالية Obs R-Squared نجد أنها تساوى (0.117982) أكبر من (0.05) معنى ذلك أننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (أى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين). ملحق رقم (13)

(3-3-2-5-2-4).الإرتباط الخطى:

من خلال مصفوفة الإرتباطات إتضح الأتى:

لا توجد مشكلة إرتباط خطى أى أن النموذج لايعانى من مشكلة الإرتباط الخطى. ملحق رقم (14)

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(1-5).مناقشة الفرضيات:

1. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الخارجى فى السودان: قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تساوى (0.036573) إشارة معلمة المقدرة (موجبة) وهذه الإشارة الموجبة تعنى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي المديونية الخارجية وهى لاتتفق مع النظرية الإقتصادية. وقيمة Prob=(0.0149) وهى قيمة أقل من القيمة الإحتمالية عند مستوى معنوية 5% وعليه يصبح معامل الناتج المحلي الإجمالي معنوى وهذا يعنى إحصائيا وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الخارجى.

2. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والدين العام الخارجى فى السودان: قيمة معامل سعر الصرف (EX) تساوى (1.572517) إشارة معلمة المقدرة (موجبة) وهذه الإشارة الموجبة تعنى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي المديونية الخارجية وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية. وقيمة Prob=(0.0125) وهى قيمة أقل من القيمة الإحتمالية عند مستوى معنوية 5% وعليه يصبح معامل سعر الصرف معنوى وهذا يعنى إحصائيا وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والدين العام الخارجى .

3. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الواردات والدين العام الخارجى فى السودان: قيمة معامل الواردات (IMP) تساوى (0.001458) إشارة معلمة المقدرة (موجبة) وهذه الإشارة الموجبة تعنى وجود علاقة طردية بين الواردات وإجمالي المديونية الخارجية وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية. وقيمة Prob=(0.0031) وهى قيمة أقل من القيمة الإحتمالية عند مستوى معنوية 5% وعليه يصبح معامل الواردات معنوى وهذا يعنى إحصائياً وجود علاقة سببية بين الواردات والدين العام الخارجى .

4. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والدين العام الخارجى فى السودان: قيمة معامل الصادرات (EXPO) تساوى (-7.26E-05) إشارة معلمة المقدرة (سالبة) وهذه الإشارة السالبة تعنى وجود علاقة عكسية بين الصادرات وإجمالي المديونية الخارجية وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية . وقيمة Prob=(0.8024) وهى قيمة أكبر من القيمة الإحتمالية عند مستوى معنوية 5% وعليه يصبح معامل الصادرات غير معنوى وهذا يعنى إحصائيا لا يوجد علاقة سببية بين الصادرات والدين العام الخارجى .

5. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والدين العام الخارجى فى السودان: قيمة معامل التضخم (INF) تساوى (0.014706) إشارة معلمة المقدرة (موجبة) وهذه الإشارة الموجبة تعنى وجود علاقة طردية بين التضخم وإجمالي المديونية الخارجية وهى تتفق مع النظرية الإقتصادية. وقيمة

Prob=(0.2777) وهى قيمة أكبر من القيمة الإحتمالية عند مستوى معنوية 5% وعليه يصبح معامل التضخم غير معنوى وهذا يعنى إحصائيا لا يوجد علاقة سببية بين التضخم والدين العام الخارجى.

المعادلة المقدره للنموذج المصحح :

$$\text{LOG(Deb)}=0.520381+0.498601*\text{LOG(GDP)}+0.082200*\text{LOG(EX)}+0.498601*\text{LOG(INF)}$$

(2-5).النتائج:

من خلال الداسة القياسية لمشكلة المديونية الخارجية فى السودان خلال الفترة (1990-2014م) تبين لنا مايلى:

- 1.توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلى الإجمالى والدين العام الخارجى .
- 2.توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعرالصرف والدين العام الخارجى.
- 3.توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الواردات والدين العام الخارجى.
- 4.توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والدين العام الخارجى ,منفية.
- 5.توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والدين العام الخارجى ,منفية.

(3-5). التوصيات:

- على ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال هذا البحث رأينا أن نقدم بعض الإقتراحات أو التوصيات التي نراها مناسبة للتخفيف من إعباء الدين العام الخارجى على المدى القصير أو الطويل وهى على النحو التالى:
1. ضرورة السيطرة على المحددات الإقتصادية (الناتج المحلى الإجمالى , سعر الصرف , التضخم) التى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم المديونية الخارجية ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها فى الفترات المستقبلية لإتخاذ مختلف التدابير اللازمة التى من شأنها التخفيف من عبء الدين العام الخارجى .
 2. ضرورة الإهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الإقتصادية مثل ظاهرة التضخم وسعر الصرف والدين العام الخارجى وبناء نماذج قياسية لها مع تحليلها والتنبؤ بقيمها.
 3. يجب بذل أقصى الجهود لتشجيع القطاعات الإنتاجية التى تسهم فى الناتج المحلى الإجمالى .
 4. ضرورة توحيد إدارة الدين الخارجى, وذلك بإنشاء هيئة مركزية لمراقبة الديون, وتتركز فيها كافة المعلومات المتعلقة بالمديونية, ولا يجوز التعاقد على ديون أخرى إلا بالرجوع إلى هذه الهيئة التى يجب أن تسترشد بمعايير عملية محددة تستهدف رفع فاعلية القروض الخارجية إلى أعلى درجة ممكنة.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: قائمة المراجع:

1. آدم مهدي محمد, (بدون تاريخ), الوجيز في الإقتصاد الكلى والجزئى , (الخرطوم, الدار العالمية للطباعة والنشر).
2. بسام يونس إبراهيم البكر, وأنمار أمين حاجى البروارى, عادل موسى يونس, (2002م), الإقتصاد القياسى, (الخرطوم, دار عزة للنشر والتوزيع, ط1).
3. حامد عبدالمجيد دراز, (2001م), مبادئ الإقتصاد العام, (الإسكندرية, مؤسسة شباب الجامعة, ط20).
4. رمزى زكى, (1977م), أزمة الديون الخارجية, (القاهرة, معهد التخطيط القومى).
5. رمزى زكى, (1985م), أزمة الديون الخارجية, "تعثر عملية التنمية الإقتصادية", (القاهرة, جامعة الدول العربية, الإدارة العامة للشئون الإقتصادية, دار المستقبل العربى).
6. سعيد عبدالعزيز عثمان, (2003م), مقدمة فى إقتصاد المالية, (بيروت, الدار الجامعية للنشر).
7. صديق محمد عفيفى, (1987م), التسويق الدولى ونظم التصدير والإستيراد, (القاهرة, بدون نشر, ط2).
8. طارق محمد الرشيد- سامية حسن محمود, (2005م), المرشد فى الإقتصاد القياسى, (الخرطوم, جى تاون للنشر).
9. طارق محمد الرشيد- سامية حسن محمود, (بدون تاريخ), المرشد فى الإقتصاد القياسى التطبيقى "نماذج الإنحدار", (الخرطوم, بدون نشر).
10. طارق محمد الرشيد, وسامية حسن محمود, (2014م), سلسلة الإقتصاد القياسى التطبيقى, بإستخدام برنامج Eviews, إستقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك, (الخرطوم, بدون نشر).
11. عبدالرحمن حسن على حمد, (2014م), إقتصاديات المالية العامة, (الخرطوم, إينا للطباعة والنشر, ط2).
12. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية, (2005م), الحديث فى الإقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق, (الإسكندرية, الدار الجامعية للطباعة).
13. على أحمد سليمان, (2006م), قاموس المصطلحات الإقتصادية, (الخرطوم, دار عزة للنشر والتوزيع).

14. على بن طلال الجهنى, (1987م), نحو مفهوم إقتصادى واضح , (المدينة المنورة , بدون نشر).
15. مايكل أيدجمان, (1988م), الإقتصاد الكلى بين النظرية والسياسة , ترجمة محمد منصور , (الرياض , دار المريخ للنشر).
16. محمد بن على العقلا, (1991م), مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثرها , (مكة المكرمة , جامعة أم القرى).
17. مروان السمان, عبدالله محمد عبدالله, (1992), مبادئ التحليل الإقتصادى , (عمان , دار الثقافة للنشر والتوزيع).

ثالثا: البحوث والرسائل الجامعية :

1. عتيقة عبدالفرج أحمد, (2006م), إستخدام الإنحدار الخطى المتعدد فى دراسة المديونية الخارجية وأثرها على الفقر خلال الفترة 1980-2003م , (الخرطوم, رسالة ماجستير غير منشور, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).
2. عمار محبوب زكى, (2006م), علاقة الدين العام الخارجى ببعض المؤشرات الإقتصادية فى بعض الدول العربية بإشارة خاصة للسودان , (الخرطوم , رسالة ماجستير غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).
3. فاطمة على محمد شاهين, (2007م), تطابق النماذج الخطية بالتطبيق على دالة الدين الخارجى فى السودان للفترة 1970-2005م , (السودان , الخرطوم , رسالة ماجستير غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) .
4. قصى محبوب صالح بابا, (2012م), مشكلة ديون السودان الخارجية (رؤية للحل) , (الخرطوم , رسالة ماجستير غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).
5. محمد أبو القاسم عبدالرحمن محمد, (2014م), تقدير دالة الإستثمار الكلى فى السودان للفترة 1990-2010م , (الخرطوم , رسالة ماجستير غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).
6. منال حسن محمد هارون, (2005م), العوامل المؤثرة على الدين الخارجى فى السودان للفترة 1970-2000م , (أدرمان , رسالة ماجستير غير منشور , جامعة أم درمان الإسلامية).

رابعا : المجلات والدوريات :

1. عبدالرحمن محمد عبدالرحمن, (1987م), سعر الصرف , (المجلة المصرفى , العدد9) .

2. نجم الدين حسن إبراهيم, (1984م), خلفية تاريخية للمديونية فى السودان, (مجلة المصرفى, البحوث
بنك السودان, العدد16).

3. يوسف صديق وأخرون, (يونيو2000م), خلفية تاريخية لمديونية الدول النامية, (مجلة المصرفى
البحوث, بنك السودان, العدد23).

خامسا: التقارير والمنشورات:

1. دراسة أسس ومعايير الإستدانة الخارجية, (2010م), (بنك السودان المركزى, وحدة الدين الخارجى).

2. دراسة إستراتيجية لمعالجة الديون الخارجية, (سبتمبر2003م), (بنك السودان المركزى, وحدة الدين
الخارجى).

الملاحق